وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية في:علم الإجرام

موجهة لطلبة سنة أولى ماستر: علم الاجتماع الانحراف والجريمة

إعداد الدكتورة:

وشنان حكيمة

السنة الجامعية: 2021-2022

البطاقة الوصفية للمقياس

المقياس	علم الإجرام 1
التخصص	علم اجتماع جريمة وانحراف
المستوى	السنة الأولى ماستر
وحدة التعليم	الأساسية
الرصيد	05
المعامل	02
السداسي	الأول
الحجم الساعي الأسبوعي	03 ساعات
طريقة التقويم	متواصل + امتحان

أهداف تدريس المقياس: تهدف هذه المادة لتعريف الطالب بماهية علم الإجرام والتطور التاريخي له وأهدافه، بالإضافة إلى تعريفه بفروع علم الإجرام وعلاقته بالعلوم الجنائية الأخرى، كما تعرف الطالب بمختلف العوامل التي تجر الفرد لارتكاب السلوك الإجرامي.

محتوى المقياس(حسب البرنامج الوزاري)

المحور الأول: التعريف بعلم الإجرام وتاريخ تطوره.

_ التعريف بعلم الإجرام.

_ أهمية علم الإجرام.

_ تاريخ علم الإجرام ومراحل تطوره.

المحور الثاني: فروع علم الإجرام وعلاقته بالعلوم الجنائية الأخرى.

_ فروع علم الإجرام:

1_ علم طبائع المجرم.

2_علم الحياة الجنائية.

3_ علم النفس الجنائي.

4_ علم الاجتماع الجنائي.

5_ علاقته ببعض العلوم الجنائية الأخرى:

1_ علاقته بقانون العقوبات.

2_ علاقته بقانون الإجراءات الجنائية.

3_ علاقته بعلم العقاب.

4_ علاقتها بالسياسة الجنائية.

البطاقة الوصفية للمقياس

المقياس	علم الاجرام 2
التخصص	علم اجتماع جريمة وانحراف
المستوى	السنة الأولى ماستر
وحدة التعليم	الأساسية
الرصيد	05
المعامل	02
السداسي	الثاني
الحجم الساعي الأسبوعي	03 ساعات
طريقة التقويم	متواصل + امتحان

أهداف تدريس المقياس: تهدف هذه المادة لتعريف الطالب بماهية علم الإجرام والتطور التاريخي له وأهدافه، بالإضافة إلى تعريفه بفروع علم الإجرام وعلاقته بالعلوم الجنائية الأخرى كما تعرف الطالب بمختلف العوامل التي تجر الفرد لارتكاب السلوك الإجرامي.

محتوى المقياس(حسب البرنامج الوزاري)

المحور الثالث: العوامل المؤدية للإجرام:

1_ **العوامل الداخلية للإجرام.**

- التكوين الطبيعي للشخص المجرم.
- الوراثة
- الجنس.
- الأمراض العقلية والنفسية.
- السن .
- المواد المخدة والمسكرة.

2- **العوامل الطبيعية:**

- العوامل المناخية.

- العوامل المكانية.

3 – **العوامل الاجتماعية:**

- البيئة العائلية.
- مجتمع المدرسة.
- مجتمع العمل.
- مجتمع الأصدقاء.

4- **العوامل الثقافية:**

- التعليم.
- وسائل الإعلام.
- الدين.
- التقدم العلمي.

5- **العوامل الاقتصادية.**

مقدمة

مقدمة: يمثل هذا العمل البيداغوجي مجموعة محاضرات خاصة بمادة علم الإجرام تقدم لطلبة سنة أولى ماستر علم الاجتماع الانحراف والجريمة، وهذا لتزويد الطالب برصيد معرفي في هذا التخصص، يدور حول مضمون ماهية علم الإجرام والعوامل الدافعة لارتكاب الجرائم كمحورين أساسيين يحكمان برنامج المادة، يحتوي كل منهما على عناصر فرعية نبينها في الفصول اللاحقة.

حيث يعد كل من هذين المحورين، برنامجا للسداسي الواحد من السنة الدراسية في هذا المستوى، على اعتبار أن مادة علم الإجرام، مادة سنوية وليست سداسية.

فالمحور الأول: والخاص بالسداسي الأول من السنة الدراسية، جاء بعنوان ماهية علم الإجرام، يحتوي على العناصر الكبرى التالية: تعريف علم الإجرام، أهمية علم الإجرام، موضوع علم الإجرام، وفروع علم الإجرام وأخيرا علاقة علم الإجرام بالعلوم الجنائية الأخرى.

المحور الثاني: والخاص بالسداسي الثاني، جاء بعنوان العوامل المؤدية للجريمة تضمن العناصر التالية: العوامل الفردية للجريمة، العوامل الطبيعية، العوامل الثقافية والعوامل الاقتصادية.

و قبل عرض محتوى المحورين، تم تحديد الأهداف المرجوة منهما في شكل نقاط ترتبط بالأساس مع المحتوى. وفي النهاية تم وضع خمسة نماذج من الاختبارات لتدريب الطالب على كيفية توظيف معلوماته ومعارفه في الاختبارات الخاصة بالمادة.

محاضرات السداسي الأول

المحور الأول: ماهية علم الإجرام

المحتويات	رقم الصفحة
أولا. تعريف علم الإجرام.	9
ثانيا.موضوع علم الإجرام.	13
ثالثا.أهمية دراسة علم الإجرام.	18
رابعا.تاريخ علم الإجرام.	21
خامسا.فروع علم الإجرام.	23
سادسا.علاقة علم الإجرام بالعلوم الجنائية الأخرى.	28

الأهداف: تتحدد الأهداف المرجوة من دراسة هذا المحور في النقاط التالية:

1. تشكيل إطار مفاهيمي حول علم الانحراف والجريمة.
2. معرفة الطالب لتاريخ علم الإجرام.
3. تمكين الطالب من التمييز بين موضوع علم الإجرام وأهميته.
4. توسيع معارف الطالب حول علاقة علم الإجرام بالعلوم الجنائية الأخرى.

المحور الأول:

ماهية علم الإجرام

تمهيد: يعد الإجرام ظاهرة اجتماعية، إذ لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات سواء قديما أو حديثا، لذا قيل بأن الجريمة حتمية بالنسبة للمجتمع واحتمالية بالنسبة للفرد، وبما أنها كذلك فهي تتطور من حيث طبيعتها وأشكالها بتطور المجتمعات البشرية، لذلك فقد اهتم بها العلماء والباحثون لارتباطها بالبناء الاجتماعي وتهديده في استقراره.

من هنا بدأ الاهتمام العلمي بتناول أسباب وتجليات الظاهرة الإجرامية في شتى صورها، ما أدى إلى ظهور العديد من العلوم التي حاولت دراسة الجريمة وتفسيرها وبالتالي المساهمة في مكافحتها والتصدي لها والحد منها.

من بين تلك العلوم نجد علم الإجرام الذي يدرس الجريمة من الناحية الاجتماعية على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية في الأصل، وطبيعية وواقعية أيضا، ملازمة للمجتمعات الإنسانية على مر الزمن.

ضمن هذا الإطار يأتي هذا المحور بعناصره الأساسية التالية:

- تعريف علم الإجرام وتحديد موضوعه وتبيان أهميته.
- تاريخ علم الإجرام.
- فروع علم الإجرام .
- علاقة علم الإجرام بالعلوم الجنائية الأخرى.

أولا. تعريف علم الإجرام: تنوعت التعريفات المتعلقة بعلم الإجرام، نتيجة صعوبة تصور موضوعه، خاصة وأنه علم حديث النشأة، فقد ظهر بعد العلوم التجريبية والإنسانية والاجتماعية. مع ذلك يمكن رصد التعريفات التالية.

تعريف 1: علم تتداخل فيه مجموعة من العلوم التي تتخذ من الظاهرة الإجرامية موضوعا لها.

يعد هذا التعريف واسعا في معناه، لأنه لم يحدد هوية علم الإجرام، بل يعده مجرد مزيج من العلوم الاجتماعية والإنسانية، مثل: علم النفس الجنائي، علم الاجتماع الجنائي، علم العقاب. وكلها علوم تهتم بالظاهرة الإجرامية كموضوع لها، إذن فهو علم يشكل ملتقى هذه العلوم. وبذلك فهذا التعريف لا يعطي معيارا واضحا قطعيا، يقوم عليه علم الإجرام ويميزه في نفس الوقت عن بقية العلوم الأخرى.

تعريف 2: علم الإجرام هو العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية.(أكرم نشأت إبراهيم، 2005، ص4)

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه استغنى عن اعتبار علم الإجرام موضوع تلتقي عنده علوم أخرى، واكتفى بتحديد موضوعه المتمثل في الظاهرة الإجرامية، مع ذلك يبقى منتقدا لأن الظاهرة الإجرامية أيضا ملتقى مختلف العلوم الأخرى، لذا فالاكتفاء بذكر الموضوع فقط كسبب لتعريف هذا العلم أمر غير مقبول.

تعريف 3: علم الإجرام هو علم الإنسان المجرم.

نلاحظ أن هذا التعريف لم يركز على الظاهرة الإجرامية كموضوع لعلم الإجرام، بل على الإنسان، أي العامل البشري في حدوث الظاهرة الإجرامية، غير أنه لا يمكن قبول لأن الإنسان المجرم موضوع علوم أخرى أيضا.

إذن وبالنظر إلى هذه التعريفات المقدمة، يلاحظ أنها قد تميزت بالعمومية والاتساع الأمر الذي حاولت القيام به تعريفات أخرى، نقدم منها ما يلي:

تعريف 1: علم الإجرام هو العلم الذي يهتم بدراسة خصائص الظاهرة الإجرامية وأسبابها وآثارها.

يضيق هذا التعريف من معنى علم الإجرام من خلال تحديده للجوانب التي يبحث فيها وتشكل من ثمة مجال اشتغاله، وهي خصائص الظاهرة الإجرامية، الأسباب المؤدية إليها، الآثار الناجمة عنها. إذن فهو يحاول أن يجعل لعلم الإجرام موضوعا مستقلا يعرف على أساسه من خلال تحديد زوايا هذا الموضوع بدقة.

مع ذلك فقد انتقد هذا التعريف لأنه جعل من الظاهرة الإجرامية موضوعا له في حين لا يمكن دراسة هذه الظاهرة بمعزل عن الفاعلين فيها.

تعريف 2: علم الإجرام هو العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية والفاعلين فيها والعلاقة القائمة بين هؤلاء الفاعلين سواء كانوا مجرمين أو ضحايا.

يعد هذا التعريف أكثر ضيقا وتحديدا من سابقه، لأنه ركز على ثلاثة أمور هي: الظاهرة الإجرامية، الفاعلين والعلاقة بينهما. ومن ثمة فهو يسلم بوجود علاقة بين الظاهرة الإجرامية وفاعليها عندما يحيد هؤلاء عن القيم الأخلاقية، ما يسهم في ظهورها.

بعد تقديمنا لعدة تعريفات لعلم الإجرام، الواسعة منها والضيقة، ولوضع تعريف متفق عليه لعلم الإجرام تم الاحتكام إلى التعريف العام للعلم بصفة عامة والذي يأخذ بأنه يجب على كل علم أن يمتلك موضوعا ومنهجا ويتوصل إلى نتائج. ومن ثمة حدد تعريف علم الإجرام كالتالي:

هو العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية والفاعلين فيها وفق مناهج محددة تقوم على التجربة للوصول إلي نتائج ولو نسبية. أو هو العلم الذي يبحث في الظاهرة الإجرامية **(جريمة ومجرم)** في حياة الفرد والمجتمع، وبيان **العوامل الدافعة** للجريمة بهدف وصف وتفسير الظاهرة ومواجهتها. أي **وبمعادلة رياضية مختصرة، علم الإجرام = جريمة + مجرم+ عوامل الجريمة.**

ومنه يمكن الاحتفاظ بالنقاط التالية حول تعريف علم الإجرام.

- صعوبة تحديد تعريف متفق عليه لعلم الإجرام بسبب حداثته واختلاف زوايا تحديده من طرف الباحثين باختلاف تخصصاتهم العلمية.

- في البداية جاءت التعريفات المسندة لهذا العلم واسعة، ثم ضيقة لتحدد موضوعه بالجريمة والمجرم والعوامل الدافعة لارتكاب الجريمة.

- تم الاتفاق على تعريف علم الإجرام بالاستناد إلى شروط قيام العلم عامة (امتلاك موضوع، منهج، التوصل إلى نتائج) وكذا إلى أهدافه (الوصف، التفسير، التحكم والتنبؤ).

- علم الإجرام، علم وصفي يقوم على وصف الجريمة والمجرم والعوامل الدافعة لارتكاب الجريمة.

ثانيا. موضوع علم الإجرام: من التعريف المعطى آنفا لعلم الإجرام تبين أن علم الإجرام يدرس الجريمة والمجرم والعوامل الإجرامية. لذا يجب تبيين معنى كل من هذه المفاهيم الثلاثة.

1- مفهوم الجريمة: عرف هذا المفهوم بمدلولات متعددة: قانونية. اجتماعية، أخلاقية.

- **المعنى القانوني للجريمة:** في قانون العقوبات الجريمة: هي كل فعل أو امتناع يقع بخلاف القاعدة الجنائية المنصوص عليها في القانون. بمعنى: كل فعل، مثل: القتل أو السرقة. أما الامتناع، فمثل البلاغ الكاذب وشهادة الزور والامتناع عن الإبلاغ عن الجريمة أو المجرم، أي الامتناع عن أداء الواجب حسب القانون.

لقد تم انتقاد هذا التعريف بناء على أنه، لا جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلا بنص. لكن ليس دائما لكل جريمة نص قانوني، ففي فترات زمنية معينة تظهر جرائم ليس لها نصوص قانونية خاصة بها مثل التحرش الجنسي أو السرقة الإلكترونية أو تبييض الأموال. على أساس هذا النقد جاء المعنى الاجتماعي للجريمة.

- **المعنى الاجتماعي للجريمة:** انطلق من فكرة عدم الاكتفاء بالمعنى القانوني للجريمة لأن الجرائم كما ذكرنا تظهر ولم ينص عليها القانون بعد، وعليه فالجريمة حسب هذا المعنى هي كل فعل ضار أو مضاد لصالح المجتمع سواء منصوص عليه أو غير منصوص عليه قانونيا ذلك أن المصالح متغيرة عبر الزمان. فالسرقة فعل ضار بمصالح المجتمع والقتل والفساد وغيرها.

على هذا الأساس **انتقد** أيضا هذا المعنى وقيل أن الجريمة بذلك هي ذات معنى أخلاقي.

- **المعنى الأخلاقي للجريمة:** وحسبه الجريمة هي كل فعل ضد القيم و المبادئ والمثل العليا.

لقد انتقد هذا المعنى بدوره، استنادا إلى أن بعض القيم السلبية لا يعاقب عليها المجتمع ولا القانون، مثال ذلك الكذب، فهو ضد القيم لكن هل يعني ذلك أنه جريمة فمن يكذب على أستاذه أو أمه هل يمكن أن نعتبره قد ارتكب جريمة تدخل في مجال علم الإجرام. على هذا الأساس **تم انتقاد** هذا المعنى أيضا.

إذن وللخروج من مأزق تعريف علم الإجرام، تم الاتفاق على الأخذ بالمعنى القانوني للجريمة والاكتفاء به.

2-مفهوم المجرم: من **الناحية القانونية** " هو ذلك الشخص الذي يرتكب جريمة مما نص عليه في قانون العقوبات" وهذا يعني أن الشخص يجب أن يثبت ارتكابه للجريمة من خلال محاكمته قانونيا.

يتميز هذا التعريف بأنه يسهل من خلاله التعرف على المجرم. لكن **الانتقاد** الموجه إليه: أن النصوص القانونية لاسيما التي تهدف إلى تنظيم بعض أوجه الحياة في المجتمع ومخالفة قواعدها لا تضفي صفة المجرم على من يخالفها، من ذلك مخالفات قوانين المرور والبناء. وبالمقابل هناك من يفلت من القوانين الخاصة بهذه المخالفات.

لذلك فليس من الصائب استبعاد هؤلاء من دائرة الدراسات الإجرامية نظرا لما يتمتعون به من عقلية إجرامية واضحة.

أما مفهوم المجرم **من الناحية الاجتماعية:** فهو كل شخص مجرم يتمتع بعقلية لا اجتماعية أي عقلية غير قادرة على التكيف اجتماعيا.

يلاحظ أن هذا التعريف يصطدم بالشرعية والاحترام الواجب للحريات الفردية، لأنه من الصعب تدخل القانون في الحالات التي تنذر بالإجرام نتيجة تمتع الشخص بعقلية لا اجتماعية تقربه من احتمال ارتكاب الجريمة.

الخلاصة: نستنتج من كل ما سبق أن الأخذ بالمفهوم القانوني للمجرم يؤدي إلى التضييق من نطاق الأبحاث الإجرامية ويغلق الباب أمام فرص الوقاية من الجريمة قبل وقوعها نظرا لاستبعاد الشخص المتمتع بعقلية لا اجتماعية. كما أن الأخذ بالمفهوم الاجتماعي للمجرم، يؤدي إلى التضحية بالحريات الفردية ويوسع بصورة كبيرة من نطاق الأبحاث الإجرامية.

للخروج من هذا المأزق، هناك من نادى برأي توفيقي بين الأمرين على أن تكون الأولوية لدراسة المجرمين وفقا للمفهوم القانوني، مع إمكانية شمول الدراسة لأشخاص لا يعدون بعد مجرمين من الناحية القانونية.

مع ذلك لم تقتصر **الصعوبات المتعلقة بتحديد مفهوم المجرم** من حيث **الأخذ بالمعنى** القانوني أو الاجتماعي فقط، **بل تعلقت أيضا بنوعية المجرمين** الذين يجب أن تشملهم

الدراسات الإجرامية. و ذلك بسبب ما جرى عليه القانون **من تقسيم للمجرمين إلى ثلاثة** أنواع: المجرم العادي، المجرم المجنون، المجرم الشاذ. **فالمجرم العادي** هو الذي يتمتع بالإدراك والتمييز وحرية الاختيار، أي أنه يتمتع بالأهلية الجنائية ويكون مسؤولا عن أفعاله مسؤولية كاملة. **والمجرم المجنون،** هو شخص مصاب بأحد الأمراض العقلية على نحو يعدم لديه الإدراك والتمييز وبالتالي يعد أهليته الجنائية، ويعتب الشخص تبعا لذلك غير مسؤول جنائيا عن أفعاله التي يرتكبها بسبب الجنون. أما **المجرم الشاذ،** فهو شخص مصاب بخلل نفسي أو عقلي لا يعدم لديه الإدراك والتمييز بصورة كاملة، ولذلك يتمتع هذا الشخص بأهلية ناقصة تؤدي إلى تعرضه لنوع من المسؤولية الجنائية يتفق مع حالته من حيث درجة التمييز والإدراك وحرية الاختيار.

لذلك **تثار المشكلة** حول أي أنواع المجرمين يتعين إخضاعهم للأبحاث الإجرامية أم كل الأنواع.

وللفصل في هذا الإشكال ذهب فريق من العلماء إلى أن أبحاث علم الإجرام ينبغي أن تركز بصفة أساسية على المجرمين الأسوياء. فهذا النوع من المجرمين يكون مسؤولا عن أفعاله من الناحية الجنائية وعليه فإخضاعهم للدراسة يفيد في تحديد العوامل الحقيقية الدافعة للجريمة. أما المجرمين غير الأسوياء فإخضاعهم للدراسة لا يقدم شيئا كبيرا، لأنه غالبا ما يفسر إجرامهم على ضوء الخلل النفسي أو العقلي الذي يعانون منه. مع ذلك لم

ينكر أنصار هذا الاتجاه أهمية دراسة المجرمين غير الأسوياء في حالات معينة تتعلق بإظهار العلاقة بين نوع الخلل الذي يعانون منه و نوعية الإجرام الناجم عنه.

رغم وجاهة هذا الرأي فإن الاتجاه الغالب في القانون هو أن دراسات علم الإجرام يجب أن تشمل المجرمين الأسوياء وغير الأسوياء. والسبب في دراسة النوع الثاني أنها قد تفيد في تحديد الأسباب التي تؤدي بمريض ما إلى ارتكاب الجريمة رغم أن غيره من المصابين بنفس المرض لم يقدموا على ارتكابها. وهذا قد يفيد في معرفة العوامل التي ساهمت بجانب المرض أو الخلل في الدفع إلى ارتكاب الجريمة. وهذا يفيد بدوره في الوقاية من الجريمة وحماية المجتمع من خطورة هؤلاء المجرمين. كما يفيد في منع هؤلاء من العودة إلى ارتكاب الجريمة بعد معالجتهم من المرض العقلي أو الخلل النفسي الذي يعانون منه.

ومنه يمكن الاحتفاظ بالنقاط التالية حول موضوع علم الإجرام:

يتحدد موضوع علم الإجرام بتحديد عناصره وهي:

- الجريمة: وتحمل معاني مختلفة. معنى اجتماعي، قانوني، أخلاقي. لكن للفصل فيذلك تم تبني المعنى القانوني.

- المجرم: وهو على أصناف. المجرم العادي، المجنون، الشاذ.

- يهتم علم الإجرام بدراسة المجرم السوي وغير السوي.

- الجريمة: نمط من أنماط الانحراف المنصوص على منعها من طرف أحد المؤسسات الرسمية في الدولة، ومنه يمكن التأكيد على أنه في حين تدخل جميع المخالفات القانونية ضمن الانحرافات السلوكية للأنماط السلوكية القاعدية للمجتمع، فإنه ليس بالضرورة أن يتم تعريف جميع الانحرافات بأنها تشكل جرائم.

- الانحراف: مصطلح يشير إلى عدم الامتثال إلى قاعدة معينة أو حزمة مجموعة من القواعد التي يقبلها معظم أفراد المجتمع وما يعتبر انحرافا يمكن أن يتغير من زمان لآخر ومن مكان لآخر أيضا.

ثالثا. أهمية دراسة علم الإجرام.

تفيد دراسات وأبحاث مجال علم الإجرام أطراف عديدة منها: المشرع، القاضي، سلطة التنفيذ، المجتمع.

1-**من الناحية التشريعية:** تفيد أبحاث علم الإجرام المشرع فيما يتعلق بالتدخل عن طريق التشريع للمساهمة في مكافحة الظاهرة الإجرامية، ويتم ذلك من خلال ما تقدمه هذه الأبحاث من دراسات حول تصنيف المجرمين إلى طوائف متباينة من خلال دراسة متكاملة لشخصية المجرم، تحدد العقوبة المناسبة له والأسلوب الملائم له من ناحية المعاملة العقابية واختيار التدابير الاجتماعية والاحترازية المناسبة لكل طائفة من المجرمين. مثال ذلك: العقوبات الخاصة بالأحداث تختلف عن عقوبات البالغين.

2- **من الناحية القضائية:** تفيد دراسات علم الإجرام القاضي في اختيار العقوبة أو التدبير الملائم لكل متهم وذلك في ضوء استعماله لسلطته التقديرية التي منحها له المشرع. وحتى يتم ذلك بطريقة سليمة يتعين أن يقدم للقاضي ما يمكنه من التعرف على شخصية المتهم الإجرامية للوقوف على مدى خطورته الإجرامية على المجتمع. ومن ثمة اتخاذ الحكم السليم مثل: تطبيق أدنى أو أقصى عقوبة، تدبير احترازي، بدلا من العقوبة الجنائية، اللجوء لنظام وقف التنفيذ إذا كانت ظروف المتهم تستوجب ذلك.

3- **من ناحية التنفيذ العقابي:** تتيح الدراسات في مجال الإجرام للسلطات القائمة على تنفيذ العقوبة اختيار وسائل المعاملة العقابية للمحكوم عليه، ويتم ذلك من خلال تصنيف المجرمين من حيث السن، الجنس، والخطورة الإجرامية ومن حيث اختيار

نوع العمل داخل المؤسسة العقابية الذي يحقق تأهيل المحكوم عليه، حتى يخرج مواطنا قادرا على التكيف مع المجتمع مرة أخرى.

كما أن اختيار أسلوب المعاملة العقابية يتم أيضا من خلال الفحص البدني والنفسي والعقلي والاجتماعي للمحكوم عليه، فهو (الفحص) يساعد في معرفة العوامل التي أدت إلى ارتكاب الجريمة و بالتالي في معالجتها والقضاء عليها.

4-من ناحية المجتمع: تساعد أبحاث علم الإجرام في مكافحة الجريمة والتصدي لها. كما تساعد أيضا في التعرف على أنواع المرض العقلي أو الخلل النفسي التي قد تساعد في ارتكاب الجريمة ما يسهل عملية المكافحة. أيضا في تخليص المجتمع من المجرمين الأكثر خطورة والذين يهددون استقرار المجتمع.

ومما سبق تقديمه حول أهمية دراسة علم الإجرام يمكن الاحتفاظ بالنقاط التالية:

لعلم الإجرام أهمية ذات جوانب محددة هي:

– أهمية تشريعية: بالتدخل عن طريق التشريع للمساهمة في مكافحة الظاهرة الإجرامية.

– أهمية قضائية: تساعد القاضي في اختيار العقوبة أو التدبير الملائم لكل متهم و ذلك في ضوء استعماله لسلطته التقديرية التي منحها له المشرع

– أهمية عقابية: تساعد السلطات القائمة على تنفيذ العقوبة في اختيار وسائل المعاملة العقابية للمحكوم عليه.

أهمية مجتمعية: تساعد أبحاث علم الإجرام في مكافحة الجريمة والتصدي لها.

رابعا. تاريخ علم الإجرام.

ظهر مصطلح "علم الإجرام" لأول مرة عام 1879 من خلال كتابات عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي "**توبينارد**" « Topinard » وفي عام 1885 أطلق الفقيه الإيطالي "**جاروفالو**" « **Garofalo** »اسم **علم الإجرام** على مؤلف ظهر له ذلك العام.

ويرى الكثير من العلماء والباحثين أن هذا العلم قد دخل بشكل واضح في عصره العلمي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر (ق19) على أيدي مؤسسي المدرسة الوضعية وصاحب المذهب البيولوجي في تفسير الجريمة، الطبيب الإيطالي "**سيزار لومبروزو**" « **Sizare Lombroso** » فيما يذهب باحثون آخرون إلى أن المدرسة النفسية هي التي أعطت علم الإجرام منهجيته العلمية وذلك من خلال أبحاث ودراسات قام بها علماء نفس وأطباء نفسيون كالفرنسي "كابانيس، والبريطاني بريشار وسيامان"، ثم وفي مراحل لاحقة الطبيب النفسي "**سيجموند فرويد**" « **SigmundFreud** » مؤسس مدرسة التحليل النفسي، والعالم "**ألفرد أدلر**" وغيرهم.

في حين يذهب آخرون إلى أن المدرسة الاجتماعية قد أعطت بعدا أكثر شمولا لعلم الإجرام من خلال كتابات وأبحاث روادها أمثال: "**إنريكو فيري**"« **Enrico Ferri** » **وغابرييل تارد وأدوين سذرلاند وروبرت ميرتون** وغيرهم من علماء الاجتماع.

وبذلك يمكن القول أن علم الإجرام قد استقى نظرياته ومناهجه من ثلاث علوم أساسية هي: علم البيولوجيا الجنائي CriminalBiology المتضمن العوامل البيولوجية التي تقول بها نظريات أنصار المذهب البيولوجي, وعلم النفس الجنائي CriminalPsychology المنطوي على دراسة العوامل النفسية من خلال أنصار

المذهب النفسي و علم الاجتماع الجنائي CriminalSociology الذي يضم العوامل الاجتماعية من خلال أنصار المذهب الاجتماعي.

من كل ما سبق يمكن الاحتفاظ بتاريخ نشأة علم الإجرام اختصارا، بما يلي:

-كانت بداية ظهور هذاالعلم منذ النصف الثاني من القرن 19م على أيدي علماء المدرسة البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

- ظهر مصطلح "علم الإجرام" لأول مرة عام 1879 من خلال كتابات عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي "توبينارد" وفي عام 1885 أطلق الفقيه الإيطالي "جاروفالو" اسم علم الإجرام على مؤلف ظهر له ذلك العام.

- استقى علم الإجرام نظرياته ومناهجه من ثلاث علوم أساسية هي: علم البيولوجيا الجنائي المتضمن العوامل البيولوجية وعلم النفس الجنائي المنطوي على دراسة العوامل النفسية وعلم الاجتماع الجنائي الذي يهتم العوامل الاجتماعية من خلال أنصار المذهب الاجتماعي.

خامسا. فروع علم الإجرام:

يندرج تحت علم الإجرام الحديث مجموعة من العلوم التي يمكن أن تمثل فروعا له وهي:

1. **علم طبائع المجرم:** ويعرف أيضا بعلم البيولوجيا الجنائية، يرجع الفضل في ظهوره إلى "**لومبروزو**" مؤسس المدرسة الوضعية الإيطالية. يهتم هذا العلم بدراسة الخصائص والصفات العضوية للمجرم وذلك من ناحية التكوين البدني الخارجي أو

من حيث أجهزة الجسم الداخلية، وقد خلص "**لومبرزو**"إلى أن هناك علاقة ثابتة بين التكوين العضوي للمجرم وبين الجريمة. وأن المجرم يعتبر صورة أو نمط للإنسان البدائي، ليذهب بذلك إلى القول بما يسمى "**المجرم بالميلاد**" وهو من تتوافر فيه مجموعة من الصفات العضوية تميزه عن غيره من المجرمين.

ورغم الانتقادات التي تعرضت لها أفكار "**لومبروزو**" خاصة فيما يتعلق بفكرة الإنسان المجرم والمجرم بالميلاد، إلا أن علم البيولوجيا الجنائية كشف عن حقيقة هامة وهي، أن بعض العوامل الدافعة للجريمة ترجع إلى وجود خلل أو شذوذ في التكوين العضوي للمجرم، وحتى مع الاعتراف بأن هذه العوامل لا يمكن الاستناد إليها لإعطاء تفسير للظاهرة الإجرامية، إلا أن معرفة الخلل في الجانب العضوي للمجرم تفيد في اختيار أسلوب المعاملة العقابية الملائمة له وبالتالي في مكافحة الظاهرة الإجرامية.

كما **تم انتقاد** أفكار "**لومبروزو**" على تركيزها على الجانب العضوي فقط، إذ ليس بالضرورة أن كل إنسان له جبهة عريضة مثلا يكون مجرما، فالصفات الخلقية للأفراد ليست من صنعهم بل مفروضة عليهم.(أبو العلا، 1994، ص164-165)

2. **علم النفس الجنائي:** نشأ علم النفس الجنائي في أوائل القرن العشرين (1904) لدراسة وتشخيص "الزعيم الألماني هتلر" بأمر من مكتب الخدمات الإستراتيجية الأمريكية، من طرف الطبيب النفسي "والتر لنغر" وبعده قام عالم آخر "هاورد"

والذي كان يعمل بالسلاح الجوي الملكي بوضع قائمة من الخصائص التي كان يميل إليها مجرمو الحرب للكشف عن الميول الإجرامية للأسرى الحربيين والطيارين.

استمر علم النفس الجنائي بالتطور، وقد عرف عن الأخصائي النفسي الإيطالي "لومبروزو" أنه أول عالم جنائي يصنف المجرمين رسميا حسب السن والجنس والخصائص الفيزيولوجية والعرق والتعليم والمنطقة الجغرافية لدراسة وفهم هذه الخصائص المتماثلة وفهم منشأ الدافع للسلوك الإجرامي، وقد وجد أن المجرمين على ثلاثة أنواع:

- المجرمون الذين ولدوا بطبع إجرامي.
- المجرمون الذين تعرضوا للتعنيف وظروف دفعت بهم لارتكاب الإجرام.
- المجرمون الذين يعانون من أمراض عقلية.(بهنام، 1993، ص140)

ويهتم علم النفس الجنائي بصفة عامة بالجوانب النفسية للمجرم، وهي ما تسمى بعوامل التكوين النفسي للمجرم. يقوم هذا العلم على دراسة القدرات الذهنية للمجرم ومدى استعداده أو ميله لارتكاب الجريمة.

ويمكن تحديد نقاط اهتمامات هذا العلم فيما يلي:

- الكشف عن الجريمة وتحديد المجرم على أساس علمي إنساني يحقق العدالة.

- دراسة الأسباب والدوافع الشعورية واللاشعورية للسلوك الإجرامي مما يساعد على فهم شخصية المجرم ومنه وضع العقاب المناسب له.
- دراسة الظروف الدافعة للجريمة .
- تصنيف المجرمين وجرائمهم وحالاتهم النفسية والعقلية ومنه تحديد نوع العقوبة لكل منهم.
- تتبع المجرم نفسيا ورعايته بعد انقضاء مدة عقوبته حتى لا يعود لعالم الجريمة مرة أخرى. (سراج، 1990، ص64)

3. **علم الاجتماع الجنائي:** يعرف بأنه "علم السلوك الإجرامي من حيث مظاهره وأسبابه وآثاره القريبة والبعيدة". **وهو أيضا** "علم دراسة الجريمة والمجرمين وضحاياهم".

كذلك يعرف بأنه "العلم الذي يدرس أسباب ونتائج الجريمة وعلاجها باعتبارها نشاطا مخالفا لقيم المجتمع." (WW. Mowdo3.com)

ترجع دراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية إلى القرنين 18 (نهاياته) و19 (بداياته) بالضبط مع العالم الفرنسي "جيري" والبلجيكي "كيتليه" **فقد قام "جيري" بدراسة** عام 1833 حول أثر الجنس والسن ودرجة التعليم والمهنة والطقس وفصول السنة على ارتكاب الجريمة والأسباب الدافعة لها، معتمدا على الأسلوب الإحصائي.

كما قام بدراسة أخرى قارن من خلالها بين إحصائيات خاصة بالمجرمين في بريطانيا وفرنسا ومنها توصل إلى النتائج التالية:

- أن الجهل ليس سببا مطلقا ومباشرا للجريمة، بل إن بعض الجرائم تتزايد طرديا مع تزايد التعليم.
- أن الأسباب المختلف للجريمة تتكرر سنويا وحسب النظام نفسه، فليس من الضروري أن يكون الفقر سببا للجريمة بل قد تكون الرغبات الجامحة واختلال حياة الفرد هما السبب الأساسي للجريمة.

أما "كيتليه" فقد استخدم الإحصاء عام 1835، لاستنتاج بعض العوامل الطبيعية المؤثرة على الظاهرة الإجرامية، وهي : السن، الجنس، والحالة الاجتماعية، والطقس ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- أن الظاهرة الاجتماعية وظاهرة الإجرام كإحدى هذه الظواهر تخضع لنفس القواعد العامة للظواهر الطبيعية.

من هذا المنطلق يمكن القول أن هذا الفرع من فروع علم الإجرام يدرس العوامل الإجرامية ذات الطابع الاجتماعي، فهو يدرس الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن تأثير البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد. كما تنطلق الفكرة الأساسية له من أن أسباب الجريمة لا يمكن أن تنحصر في الخصائص العضوية أو النفسية للمجرم

وأن العوامل الاجتماعية هي التي تؤثر تأثيرا مباشرا لتنشيط هذه العوامل الداخلية والتفاعل معها في إنتاج الجريمة.

مما سبق يمكن الاحتفاظ بالنقاط التالية حول فروع علم الإجرام.

من أهم فروع علم الإجرام:

- **علم طبائع المجرم:** يهتم بدراسة الخصائص والصفات العضوية للمجرم من ناحية التكوين البدني الخارجي أو من حيث أجهزة الجسم الداخلية.

- **علم النفس الجنائي:** يهتم بالجوانب النفسية للمجرم ويقوم على دراسة القدرات الذهنية للمجرم ومدى استعداده أو ميله لارتكاب الجريمة.

- **علم الاجتماع الجنائي:**يدرس العوامل الإجرامية ذات الطابع الاجتماعي لأنه يدرس الجريمة كظاهرة اجتماعية، ناتجة عن تأثير البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد.

سادسا. علاقة علم الإجرام بالعلوم الجنائية الأخرى:

تلتقي جميع العلوم الجنائية حول فكرة الجريمة، وتهتم بدراستها إما بمعرفة العوامل المؤدية إليها أو لوضع العقوبات المقررة لها أو الإجراءات التي تؤدي إلى تقرير سلطة الدولة في العقاب أو لتنفيذ ما يتم توقيعه على المجرم من عقوبات.

وفي ما يلي لأوجه الصلة بين علم الإجرام والعلوم الجنائية الأخرى، للوقوف على مدى التأثير المتبادل بين هذه العلوم من ناحية وبين علم الإجرام من ناحية أخرى، باعتبار هذا الأخير محل دراستنا **وعلى ذلك سنبين علاقة علم الإجرام بكل من علم العقاب وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية والسياسة الجنائية.**

1. **علم الإجرام وعلم العقاب:** يهتم علم الإجرام بدراسة الظاهرة الإجرامية لمعرفة العوامل المختلفة فردية كانت أو اجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، للوقوف على الوسائل الملائمة لمكافحتها والحد من تأثيرها. **ويقصد بعلم العقاب** ذلك العلم الذي يتناول مرحلة رد الفعل الاجتماعي تجاه مرتكبي الجريمة، أي مرحلة التنفيذ التي تحقق هذه الأغراض.

ورغم استقلال العلمين فيما يتعلق بموضوع كل منهما، **إلا أنهما يتفقان** في سعيهما لتحقيق غاية واحدة وهي مكافحة الجريمة. **ووسيلة علم الإجرام** في ذلك هو دراسة الظاهرة الإجرامية للتوصل إلى القانون الذي يحكمها وبالتالي السيطرة عليها قبل وقوعها، أما **علم العقاب فيهتم بالبحث في أفضل الوسائل** لمعاملة المجرمين لتحقيق أغراض الجزاء الجنائي في الإصلاح والتأهيل.

وتتجسد علاقة العلمين في أن كل منهما يكمل الآخر ويعتبر وسيلة من وسائله. ومن ناحية أخرى فإن علم العقاب يمد علم الإجرام بالكثير من النماذج البشرية لإجراء الأبحاث التي تفيد التأكد من صحة افتراضاته.

2. **علم الإجرام وقانون العقوبات: يشمل قانون العقوبات مجموعة القواعد القانونية** التي تحدد الجرائم وتلك التي تبين العقوبات والتدابير التي توقع على مرتكبي الجريمة.

وتختلف طبيعة كل من العلمين في اعتبار علم الإجرام علما وصفيا يصف السلوك الإجرامي ويحاول تفسيره، بينما قانون العقوبات علم قاعدي أو معياري يدرس الجريمة كواقعة قانونية لتحديد نطاقها وأنواعها وتحديد المسؤولية الجنائية لمرتكبيها.

ويظهر التأثير المتبادل بين العلمين، كون قانون العقوبات يرسم الإطار الذي تتم فيه الدراسات الإجرامية وذلك فيما يتعلق بالجريمة والمجرم، فيلجأ إلى أبحاث علم الإجرام ونتائجه للاستفادة منها في تقرير بعض الأنظمة والقواعد المتعلقة بتفريد العقوبة ونظام وقف التنفيذ ونظرية الظروف المشددة والمخففة، وتطبيق أنظمة التدابير الاحترازية.

والباحث في علم الإجرام لا يدرس كافة أنواع السلوك الإنساني غير المشروع، إنما تتحدد دراسته بالسلوك غير المشروع جنائيا، بمعنى الجريمة، فلابد أن يتعرف على مفهوم الجريمة ولا سبيل له في ذلك إلا بالرجوع إلى قانون العقوبات الذي يضم كما قدمنا مجموعة القواعد التي تحدد الجرائم وعقوباتها.

3. **علم الإجرام وقانون الإجراءات الجنائية: يشمل قانون الإجراءات الجنائية**، مجموعة القواعد الإجرائية التي تسلكها الدولة منذ لحظة وقوع الجريمة حتى لحظة صدور

حكم بات، يتضمن ذلك من إجراءات تحري وتحقيق ومحاكمة وطرق طعن وما يحيط بكل هذه المراحل والإجراءات من ضمانات تكفل حماية الحقوق الشخصية والحريات الفردية للأشخاص محل الملاحقة الجنائية.

وإذا كان من الواضح أن مجال قانون الإجراءات الجنائية يختلف عن موضوع علم الإجرام، إلا أن الاتجاهات الحديثة **في قانون الجنائية** تهتم بمعرفة شخصية الجاني لتحديد ملامحها الإجرامية ومدى خطورتها، من أجل مساعدة القاضي في اختيار العقوبة أو التدبير الملائم لشخصية الجاني، ولاشك أن السبيل إلى ذلك هو الاستعانة بالدراسات الإجرامية التي تبحث في الظروف الشخصية والاجتماعية للمجرم.

وعلى سبيل المثال فقد ساهمت الدراسات الإجرامية في تبني بعض الأنظمة القانونية للعديد من النظم الإجرائية الهامة، والتي تهدف إلى حسن تطبيق مبدأ التفريد العقابي ومن ذلك إلى تخصيص قضاء للأحداث والأخذ بنظام قاضي التنفيذ.

4. **علم الإجرام والسياسة الجنائية: يقصد بالسياسة الجنائية** مجموعة الوسائل التي يستخدمها المشرع أو التي يجب عليه أن يستخدمها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مكافحة الظاهرة الإجرامية في المجتمع. أي أن السياسة الجنائية تهتم بتحديد الأفعال التي تقضي المصلحة الاجتماعية بالعقاب عليها، وتلك التي توصي بإخراجها من دائرة التجريم والعقاب وكذلك بتحديد صور الجزاء الجنائي التي تحقق أغراضه بطريقة فعالة.

ففي بداية نشوء قوانين العقوبات وإلى ما بعد ذلك بمراحل زمنية طويلة دامت قرونا عديدة، لم يكن لدى القاضي الجنائي سوى قائمة بسيطة للجرائم وعقوباتها، فكان دوره يقتصر على فرض العقوبة المقررة في النص بحق الجاني دون زيادة أو نقصان، بمعنى أن ليس له الحق في تقدير ظروف الجريمة وظروف مرتكبها والدافع لارتكابها، وكيفية تنفيذها..الخ.

ولأن دراسات علم الإجرام قد كشفت العديد من الأسباب والعوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، قسما منها يتعلق بالفاعل، والقسم الأخر يرتبط بالعوامل الخارجية (اجتماعية أو طبيعية)، مما نبه المشرعين إلى ضرورة توجيه الاهتمام إلى شخص الفاعل ذاته، وظروفه وظروف ارتكاب الجريمة، وبنتيجة ذلك ظهرت في التشريعات الجنائية أنظمة جديدة تتيح للمحكمة مواءمة العقوبة مع ظروف الجريمة، وظروف مرتكبها ودرجة إجرامه. ويعني ذلك وجود صلة بين علم الإجرام وبين السياسة الجنائية، لا سيما أن المشرع وإذ يخطط الأخيرة فلابد أن يأخذ في الاعتبار النتائج التي توصل إليها علم الإجرام، حول أسباب الظاهرة الإجرامية ما يعينه عند وضع قواعد التجريم والعقاب وعلاج السلوك الإجرامي.(شلال، 2021، موقع الكتروني)

وتتجلى علاقة العلمين في أن أبحاث علم الإجرام تعين السياسة الجنائية على رسم وضبط الإطار العام لسياسة التجريم والعقاب.

مما سبق يمكن الاحتفاظ بما يلي:

يرتبط علم الإجرام بالعديد من العلوم الجنائية الأخرى مثل:

- **علم العقاب:** يتناول مرحلة رد الفعل الاجتماعي تجاه مرتكبي الجريمة، أي مرحلة التنفيذ التي تحقق هذه الأغراض.

- **قانون العقوبات:**مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الجرائم وتلك التي تبين العقوبات والتدابير التي توقع على مرتكبي الجريمة

- **قانون الإجراءات الجنائية:** مجموعة القواعد الإجرائية التي تسلكها الدولة منذ لحظة وقوع الجريمة حتى لحظة صدور حكم بات.

- **السياسة الجنائية:** وهي مجموعة الوسائل التي يستخدمها المشرع أو التي يجب عليه أن يستخدمها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مكافحة الظاهرة الإجرامية في المجتمع.

- **رغم أن لكل علم من هذه العلوم موضوعه وأهدافه ووسائله الخاصة، إلا أنها تشترك جميعها مع علم الإجرام في هدف عام وهو مكافحة الجريمة.**

محاضرات السداسي الثاني

المحور الثاني: العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة

المحتويات	رقم الصفحة
أولا.العوامل الداخلية للجريمة.	37
ثانيا.العوامل الطبيعية.	59
ثالثا.العوامل الاجتماعية.	66
رابعا.العوامل الثقافية.	77
خامسا.العوامل الاقتصادية.	93

الأهداف: تتحدد الأهداف المرجوة من تدريس هذا المحور في النقاط التالية:

1. معرفة الطالب للعوامل الفردية الدافعة للجريمة.
2. معرفة العوامل الطبيعية بشقيها المناخي والمكاني الدافعة للجريمة.
3. إطلاع الطالب على العوامل الاجتماعية والاقتصادية للجريمة.
4. معرفة العوامل الثقافية الدافعة للجريمة.

المحور الثاني:

العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة

تمهيد: سبق لنا في المحور الأول تقديم الحديث عن ماهية علم الإجرام بصفة عامة بداية بتحديد تعريفه وصولا لتبيين أهميته وتبيين فروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى، وفي هذا المحور نعمل على تبيين مختلف العوامل المؤثرة في الدافعية للانحراف أو الجريمة، حيث تعتبر العوامل الفردية مجموع العوامل الخاصة بالفرد إما وراثيا أو بالاكتساب.بينما تعد العوامل الاجتماعية مجموعة العوامل التي تحيط بالشخص وتميزه عن غيره، مثل علاقته الأسرية والدراسية والمهنية.

إضافة إلى العوامل الطبيعية بنوعيها المناخية (الجوية) والمكانية الطوبوغرافية. في حين تعني العوامل الثقافية مجموع الوسائط الثقافية والتعليمية، مثل: التعليم والدين ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والتطور العلمي والتكنولوجي، التي تؤثر على الفرد إما بالإيجاب أو بالسلب.

وأخيرا تشير العوامل الاقتصادية التي غالبا ما تتجسد في درجة الفقر أو الغنى سواء بالنسبة للفرد على المستوى الخاص، أو المجتمع على المستوى العام، وكذا بظاهرة البطالة في المجتمع.

تأسيسا على ذلك يأتي هذا المحور لمعالجة مختلف العوامل الدافعة للجريمة بكافة أشكالها.

<u>أولا. العوامل الداخلية أو الفردية لارتكاب الجريمة</u>: وهي العوامل المستمدة من الشخص المجرم، والتي قد تكون فطرية أو مكتسبة. ويشتهر بدراسة هذه العوامل على مستوى الأنثروبولوجيا الجنائية "علم طبائع المجرم' حيث يلجأ الباحث في هذا الفرع من علم الإجرام إلى أحد الوسيلتين:

- **<u>الأولى</u>**: دراسة المجرم من ناحية عضوية، أي دراسة أشكال أعضائه الخارجية وأجهزته الداخلية، أو طبيعة الجهاز الداخلي له.
- **<u>الثانية</u>**: هي دراسة المجرم من ناحية نفسية، أي البحث في غرائزه وميوله ورغباته وعواطفه ودرجة ذكائه.

1. التكوين الطبيعي للشخص المجرم بالوراثة:

على المستوى العام، فسر هذا الأمر بالرجوع إلى فحص أشجار العائلات والمقارنة بين المجرم والرجل البدائي، من جهة كما فعل "**لومبروزو**"الذي قال بوجود المجرم بالميلاد (بالفطرة) وهو الذي توجد فيه ثلاثة صفات على الأقل، من الصفات التي توصل إلى إبرازها من تفحصه لـ 383 جمجمة لمجرمين أموات و 6000 جمجمة لمجرمين أحياء. وكان يفسر ذلك بأن المجرم بالفطرة لم يتطور بتطور سلالته لحصول حادث وراثي أو مرضي وبدلا من ذلك رجعت به حاله عن طريق الارتداد إلى حال أسلافه البدائيين، فأخذ عنهم صفات القساوة والوحشية.

وكذا الشبه الموجود بين الولد والوالد أو الأجداد،-لذلك يقال الطفل نسخة عن أبيه-. حيث أن وجه الشبه لا يتوقف على الملامح الخارجية فحسب بل يتعداها إلى الخصال الداخلية. وأيضا دراسة التوائم.

ومن العلماء من يرجعون أيضا الإجرام إلى ظروف الحمل والولادة، هناك من العلماء من قال ركز البحث مثلا حول المولود الأول مقارنة بتعدد الأولاد وأخذوا بالرأي القائل أن الطفل الأول أكثر إجراما من إخوته لأنه أقلهم شخصية نظرا لقلة خبرة والديه بالتربية في أول عهدهما بالأولاد. في حين هناك من ركز على حالة الابن الوحيد الذي يكون أكثر إجراما نظرا لتدليل الوالدين له من منطلق حرصهما عليه.

أما على المستوى الخاص، فيمكن تفصيل الحديث عن هذه العناصر من خلال ما يلي:

- **بالنسبة لفحص أشجار العائلات:** قام الباحثون بفحص أشجار عائلتين (عائلة مجرم) وأخرى لغير مجرم، فوجدوا في العائلة الأولى 140 شخص من المجرمين: 7 أشخاص قاموا بجريمة القتل و60 قاموا بجريمة سرقة، و50 بجريمة دعارة و23 بجرائم مختلفة وهذا من بين 120 شخص.

أما العائلة الثانية فلم يجدوا ولا مجرما بل على العكس، في هذه العائلة يوجد الأطباء والمحامون.(أنس سو، 2010، ص13)

- **أما الشبه بين الآباء والأبناء والإخوة:**حاول أحد العلماء وهو" **جورينغ**" عن طريق المقارنة بين الآباء والأبناء والإخوة أن يثبت وجود ميل موروث نحو الإجرام، كما حاول أن يدل على أن الظروف البيئية كعامل إجرامي ليست لها أهمية كبيرة مقارنة بالوراثة والميل نحو الجريمة. وقد توصل إلى ما يلي:
  - أن نسبة التشابه بين الآباء والأبناء في السلوك الإجرامي نسبة عالية تقدر بـ 60%.
  - هذه النسبة هي نفسها في التشابه بينهم في القامة والوزن ولون العينين والشعر...وغيرها من المواصفات الفيزيولوجية.
  - أما نسبة التشابه بين الإخوة من حيث سلوكهم الإجرامي فبلغت 40%، وهي أيضا نفس النسبة في التشابه بينهم من الناحلة الفيزيولوجية.
  - لذلك خلص الباحث إلى الأخذ بالوراثة كعامل في تفسير الجريمة والانحراف.
- **وكذا دراسة التوائم:** قام بهذه الدراسة الباحث "لانجر" مستندا إلى نوعين من التوائم الحقيقية، وغير الحقيقية، وبين من خلال هذه الدراسة ما يلي:
  - أن 77%، من التوائم الحقيقيين لديهم بعض الميول الإجرامية.
  - أن 22%، من التوائم غير الحقيقيين يتميزون بنوع من الميول للسلوك الإجرامي.

- غير أن الأخذ بهذه الفكرة لم يتم لأن عدد التوائم الذي أجريت عليه الدراسة كان قليلا وغير ممثل، كما أن تقسيم التوائم إلى حقيقي وغير حقيقي غير موثوق فيه.

<u>إذن ومن كل ما سبق يمكن الاحتفاظ بما يلي حول التكوين الطبيعي للشخص المجرم بالوراثة.</u>

التكوين الطبيعي للشخص المجرم.

يمكن شرحه ومن ثمة فهمه في ضوء ثلاثة عناصر أساسية:

– فحص أشجار العائلة: من خلال المقارنة بين عائلات يسود فيها الإجرام وأخرى لا يسود فيها الإجرام.

– الشبه بين الآباء والأبناء والإخوة: من خلال المقارنة بينهم وإثبات وجود ميل موروث نحو الإجرام أم لا.

– دراسة التوائم: من خلال دراسات أجريت حول التوائم حقيقية وغير حقيقية.

2. **عامل الـجنس:** أثبتت الدراسات والأبحاث التي أجريت حول العلاقة بين الجنس والإجرام أن هناك اختلافا واضحا بين إجرام المرأة والرجل، سواء من حيث الكم أو الكيف.

وهناك اتجاهان أساسيين لتفسير هذا الاختلاف، وهما: الاتجاه البيولوجي والاتجاه الاجتماعي.

أ. **الاتجاه البيولوجي:** وحسبه يرجع الاختلاف في ذلك للتكوين الجسمي والنفسي لكل من الرجل والمرأة. حيث أن المرأة تختلف **من ناحية التكوين البدني والنفسي** فهي **أضعف بدنيا** من الرجل، دل ذلك على قلة إقدامها على ارتكاب جرائم العنف أو على التجائها إلى وسائل سهلة إذا ما أقدمت على ذلك. **مثل** قد ترتكب جريمة القتل لكن بالسم.

أما من الناحية النفسية، فإن التغيرات الفيزيولوجية التي تمر بها المرأة في فترات مختلفة من حياتها مثل الحمل والوضع والرضاعة والمرتبطة أصلا بطبيعتها كأنثى، فإن هذه التغيرات تقف وراء ارتكابها لنوعية معينة من الجرائم.

ب. **الاتجاه الاجتماعي:** وحسبه يرجع الاختلاف إلى ظروف البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها كل منهما. فضآلة دور المرأة في المجتمع وعدم خروجها إلى الحياة العامة يقلل من فرص ارتكابها للجريمة، وعليه فإن الفجوة بين إجرام كل من المرأة والرجل تضيق كلما لعبت المرأة دورا كبيرا في المجتمع وشاركت فيه بإيجابية، من مختلف نواحي الحياة، لأن ذلك يجعلها عرضة للاحتكاك بالغير.

ومن ناحية أخرى يرجع البعض اختلاف إجرام المرأة عن الرجل إلى طريقة تربية الأولاد الذكور والإناث، حيث يتم التركيز على ضرورة احترام البنت للعديد من

القواعد الأخلاقية والاجتماعية، أكثر من الولد، ما يقلل لديها القدرة على انتهاك هذه القواعد وبالتالي انخفاض نسبة ارتكابها للجريمة (www.elmizane.com).

أما بالنسبة للسن فنتائج الأبحاث مختلفة ففي فرنسا مثلا بينت الأبحاث في سنوات الستينات أن أكبر نسبة للجرائم المرتكبة من طرف النساء تكون فيما بين سن 13 و16، أما في السويد وأمريكا فتكون مرتفعة في الأعمار الأولى ثم تأخذ في الانخفاض ابتداء من 25 سنة لتستقر في سن ما بين 40 و 45 سنة.

وقد فسر الباحثون في علم الإجرام ذلك أن هذه الدراسات لم تتم في نفس الفترة الزمنية ولا في نفس الظروف الاقتصادية، إضافة إلى أن إجرام المرأة مرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الأسرة في مجتمع معين، أي بدور رب الأسرة فيها وطبيعة السلطة وتقاليد المجتمع عامة.

كما أن الزمان يؤثر في جريمة المرأة مثلا خلال فترة الحرب تكثر ثم تقل بعدما تنتهي.

أما بالنسبة لإجرام المرأة في الجزائر فإنالأرقام الإحصائية تكشف حقائق مهمة جدا. فحسب تقرير مصالح الشرطة القضائية، فإنه خلال سنة 2006 تم إيقاف أكثر من 4121 امرأة متورطة في جميع أشكال الجريمة منها: المساس بالأشخاص ويتصدر القائمة الضرب و الجرح العمدي ب 2219 متورطة وتم تسجيل تورط 299 امرأة في التهديد و الشتم والقذف ب 565 متورطة، فيما تورط مالا يقل عن 54 امرأة في

جريمة القتل العمدي و6 نساء، يليها المساس بالعائلة والآداب العامة حيث تم إيقاف 549 امرأة في جريمة إنشاء محل للدعارة و 114 بتهمة تحريض القصر على الفسق والدعارة أما فيما يتعلق بالمساس بالممتلكات فتأتي السرقات باعتبارها أكثر الجرائم المرتكبة من طرف النساء فلم تعد تتم بأشكال تقليدية، حيث تم إيقاف لصات استعملن التهديد بالسلاح الأبيض والغاز المسيل للدموع ومختلف وسائل العنف. حيث تبين الإحصائيات تورط 615 امرأة، منهن 175 تم إيقافهن في السرقات بالخطف و78 في السرقة بالكسر و 72 بتهمة السرقة بالعنف وحتى السرقة بالتهديد والتي سجلت تورط 41 و 27امرأة في السرقة باستعمال المفاتيح المصطنعة و27 أخرى في السرقة بالنشل، و 126 امرأة في تحطيم وتخريب أملاك الغير. (الشرطة القضائية، 2006)

واستنادا إلى تقرير أعدته مصالح الدرك الوطني سنة 2006، فإن التلمسانيات تصدرن القائمة من حيث عدد الجرائم خلال نفس السنة بـ 119 متورطة، تليهن العاصميات بـ 115 متورطة وعين تموشنت بـ 76 متورطة، والوهرانيات بـ 69 متورطة وبشار بـ 53 متورطة، ومستغانم بـ 49 متورطة، وتندوف بـ 45 متورطةوالتيارتيات بـ 36 متورطة، ثم ميلة بـ 34 متورطة. وما تبقى من عدد الجرائم تتقاسمها نساء من عدة ولايات من الوطن سواء من الشرق أو الغرب أو الوسط والمناطق الداخلية وحتى الجنوب بدرجات متفاوتة.(الدرك الوطني، 2006)

وفي تقرير آخر أعدته مصالح الشرطة القضائية بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني فإنه خلال السداسي الأول من سنة 2007، قد تورطت أكثر من 1594 امرأة في مختلف قضايا الإجرام منها السرقة بجميع أشكالها وسرقة السيارات وابتزاز الأموال بـ 142 متورطة و33 امرأة متورطة في القتل العمدي والضرب والجرح العمدي 897 متورطة و61 متورطة في تحريض القصر على الفسق والدعارة وغيرها.(الشرطة القضائية والدرك الوطني، 2007)

وجاء في تقرير آخر أعدته نفس المصالح، ويتعلق هذه المرة بحصيلة السداسي الأول لنفس السنة والتي سجل خلالها مالا يقل عن 531 جريمة ارتكبتها نساء من مختلف الأعمار. وتأتي تمنراست في مقدمة الولايات من حيث عدد النساء المتورطات في الجريمة بـ50 امرأة، تليها عين تموشنت بـ44، والمركز الثالث إليزي بـ 35 امرأة وبشار بـ 31امرأة متورطة ووهران بـ 29 امرأة وتندوف بـ 26 متورطة وتيبازة بـ 23 متورطة ثم العاصمة بـ 20 امرأة متورطة. وما تبقى من الجرائم النسوية سجلت بمختلف ولايات الوطن.(الدرك الوطني2007)

ووفقا لمصادر قضائية، فقد تم تورط أكثر من 644 امرأة في حوالي 119 نوع من الجريمة وذلك منذ بداية العام2008. وأنه تم توقيف أكثر من 500 امرأة منذ بداية العام 2008 بتهمة ارتكاب جرائم عديدة منها: السرقة باستعمال السلاح الأبيض سرقة السيارات وممارسة الأعمال المنافية للآداب.

وجاءت الأرقام المتعلقة بالفترة الممتدة بين شهر جانفي إلى غاية أوت كما يلي:

- 201 موقوفة في جرائم تكوين والانضمام لجماعة أشرار.
- 191 موقوفة في جرائم الضرب والجرح العمدي.
- 141 موقوفة لتورطها في جرائم الهجرة السرية اللاشرعية.
- 40 موقوفة في قضايا تزوير وثائق إدارية.
- 26 موقوفة في قضايا قتل عمدي.
- 26 موقوفة في قضايا مخدرات. (الدرك الوطني، 2008)

مما سبق حول الجنس كعامل مؤدي للإجرام يمكن الاحتفاظ بما يلي:

– أظهرت الأبحاث العلمية بأن للجنس علاقة بالجريمة، فالمرأة مثلا تكون أقلا إجراما من الرجل وأن الجرائم التي ترتكبها تختلف عن جرائم الرجل، نظرا لتكوينها البيولوجيو النفسي (عاطفية)، لذلك فهي تلجأ إلى جرائم من نوع الخيانة الدعارة، السرقة، الإجهاض.

– يتأثر إجرام المرأة بالمكان والزمان.

– تتعدد جرائم المرأة في كافة المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري.

3. **الســـن:** أكد الباحثون أن للسن علاقة بالإجرام كما ونوعا، فالحدث غير الشاب غير الكهل، كما أثبتوا أن النزعة الإجرامية تنشأ في المجرم وتنمو لتبلغ ذروتها في مرحلة معينة من عمره ثم تأخذ في الهبوط لتبلغ حدها الأدنى في سن الشيخوخة. علما أنه لا يستطيع أحدا أن يحدد سنا معينا لبداية الإجرام. ففي **مرحلة الطفولة** تبدأ بذور

الإجرام أو الانحراف مع ممارسات يقوم بها الطفل حتى ولو كانت عفوية، **مثل** استحواذه على لعب غيره عن طريق الإخفاء و عمره 4 سنوات ثم يرفض ردها عندما يكشف أمره. هذا التصرف وإن كان لا يمكن أن نصفه بالإجرامي (السرقة) إلا أنه قد يبنئ عن عدم تكيف الطفل مع الجماعة. هذه الظاهرة كما يرى الباحثون تتأكد عندما يتجاوز الطفل 7 أو 8 سنوات، أي عندما يدخل المدرسة ويكون في احتكاك مستمر مع غيره من الأولاد وتكون له منافع اجتماعية يدافع عنها، مثل التفوق الدراسي أو اللعب بغية لفت الانتباه إليه والتباهي أمام الناس بالفطنة والذكاء والمهارة ولتحقيق هذه الأهداف قد يلجأ الطفل لاستعمال العنف أو الكذب أو الحيلة وكلها بذور لروح الإجرام حسب علماء الإجرام.

أما في **مرحلة المراهقة** والتي تبدأ من سن 12 عموما، أو كما يحددها البعض بـ(11، 12، 13 ...17 سنة أو 18) تكون نسبة الإجرام أكثر وتشمل الجنايات والجنح. أما في مرحلة الرشد وهي ثلاث مراحل(المرحلة الأولى19...25، المرحلة الثانية 25 ...35، المرحلة الثالثة 35...50 سنة) ففي المرحلة الأولى يتميز الإجرام بالعنف والخطورة ويكون مركزا على الجنايات. أما في المرحلة الثانية ونظرا لطبيعة وضعية الشخص المهنية والأسرية يأخذ معدل الجريمة في الهبوط وينصب في معظمه حول الجرائم التي تتطلب الحيلة والمراوغة والنصب والاحتيال و إصدار الصكوك بغير رصيد.

المرحلة الثالثة، يلاحظ فيها نوعا من الاستقرار الاجتماعي ما يؤدي إلى نقص في ارتكاب الجريمة.

أما **مرحلة الكهولة**، (50...60 سنة) ففيها يسجل فتور في القوى البدنية والذهنية للشخص يقابله فتور في النشاط الاجتماعي ومن ثمة في ارتكاب الجريمة. بعدها تأتي **مرحلة الشيخوخة** وفيها تكون الجريمة نادرة إلا في حالات استثنائية.

ومما سبق حول السن كعامل مؤدي للجريمة فيمكن الاحتفاظ بما يلي:

- السن عامل للجريمة بحسب المراحل العمرية للشخص:

– فالطفولة مرحلة تمتد حتى 12 سنة وتتميز بالميل نحو الاستقرار والانتظام في الحياة الأسرية والمدرسية. وفيها لا تظهر علامات الإجرام وإن ظهرت فهي استثنائية. وذلك نظرا لمحدودية الوسط الذي يعيش فيه الطفل وضعف الطفل.

– مرحلة المراهقة، وتمتد من سن 12 إلى 18. وفيها يمر الفرد بتغيرات فيزيولوجية. وتتوسع العلاقات الاجتماعية، ويتنوع الوسط البيئي للشخص والاجتماعي، ما يزيد من فرص الانحراف والجريمة لدى المراهق.

– مرحلة الكهولة أو النضج، في البداية يستمر معدل ارتكاب الجريمة، ثم يبدأ ينخفض تدريجيا ارتباطا بالاستقرار الاجتماعي والمهني والحاجة إليهما.

– مرحلة الشيخوخة، والتي تبدأ من 50 وفيها تقل أو تنعدم لضعف الحالة البدنية للشخص والذهنية. وتتميز بهبوط حاد في معدل الجريمة والانحراف.

4. الأمراض العقلية و النفسية:

أ- **الأمراض العقلية:** تعد الأمراض العقلية من ضمن العوامل الفردية في الإجرام. والمرض العقلي لفظ مبهم، يشمل حالات مختلفة باختلاف درجة إصابة القوة الذهنية للأشخاص من التخلف العقلي إلى الخلل العقلي.

فالتخلف العقلي هو كذلك لفظ عام يقصد به نقص في الفهم والإدراك. يحصل هذا النقص جراء توقف الملكات الذهنية للشخص عن النمو والتطور الطبيعي، إما لسبب وراثي أو لحدوث مرض والتوقف قد يحصل في سن معينة بحيث أن الشخص المصاب ومهما بلغ من العمر لا يتجاوز في تفكيره ما هو عليه الأطفال في تلك السن. ويقسم الأطباء حالات التخلف العقلي حسب درجته إلى البله، الغباوة والحماقة.

- **البله:** وينقسم بدوره حسب مستوى الذكاء للمصاب إلى درجتين: الدرجة الأولى ويكون فيها الذكاء على مستوى الحيوان، والدرجة الثانية يكون فيها الذكاء دون الثلاث سنوات من مستوى البشر. في المستوى الأول يكون الشخص فيه عبارة عن حيوان داجن في حاجة إلى الرعاية المستمرة الدائمة لفائدته ولفائدة غيره. أما بالنسبة للمستوى الثاني فالشخص لا يستطيع التمييز بين الخير والشر ما يجعله أيضا بحاجة إلى مراقبة أو استشفاء. لذا فإن البله في كلتا الحالتين وحسب علماء الإجرام فإن البلهاء لا يشكلون خطرا على المجتمع، لأن القيام بأبسط جريمة يحتاج إلى حد أدنى من الذكاء وهو معدوم عند

الأبله لكن هذا لا ينفي أن الأبله إذا كان دو مزاج عنيف فقد يرتكب جرائم معينة **مثل** الاعتداء على النساء أو قد يستغل في جرائم تحتاج إلى القوة العضلية.

- **الغباوة:** في حالة الغباوة يكون مستوى الذكاء للشخص بين ثلاث وست سنوات ويكون بإمكان المصاب التمييز بين الخير والشر، لاسيما إذا كان الشر يعني بالنسبة للغبي القيام بجرائم طبيعية **مثل:** القتل، التخريب، السرقة، الضرب،...إلخ لأنه قادر بحسه الأخلاقي الفطري أن يدرك أنها محظورة ويجب عليه تجنبها.

لكن يبقى الخطر قائم من حيث أن الغبي مثل الأبله قد تستغل قواه العضلية من قبل مجرمين آخرين.

- **الحماقة:** في حالة الحماقة يكون مستوى الذكاء للشخص بين 6 و 12 سنة وبإمكان الشخص المصاب أن يدرك معنى الأخلاق ويتفهم معنى المباح والمحظور، ويتجنب الوقوع في الكثير من الأمور التي لا ترضي المجتمع. ويقسم الأطباء الحمق إلى درجات حسب حاصل الذكاء، ويصنفون الحمق إلى: حمق عميق بحاصل يتراوح بين 20 و 49 وحمق متوسط بحاصل يتراوح بين 50 و 69 وحمق خفيف بحاصل يتراوح بين 80 و 89 وما فوق ذلك فالشخص يكون عاديا تقريبا.

وقد اهتم علماء الإجرام بدراسة أثر التخلف العقلي في ظاهرة الإجرام توصلوا إلى نتائج تأخذ بنسب تتراوح بين 89% و 28% لاعتقادهم بوجود علاقة متينة بين

حالة التأخر العقلي والإجرام مفسرين إياها بكون المتخلف عقليا لا يدرك الحكمة من القانون ولا يقدر نتائج ما يترتب عن خرقه، كما أن المتخلف عقليا ونظرا لنقص ذكائه يتعرض أكثر من غيره إلى الفشل في الحياة، الأمر الذي قد يدفعه لتخطي ذلك باللجوء إلى الجريمة. إن هذه الأفكار كانت رائجة قبل الحرب العالمية الأولى أما بعدها فقد تطورت الدراسات وأعيد النظر في طرق الاختبار، مما أدى بالعلماء إلى مراجعة أبحاثهم ونتائجها التي تقول أن نسبة المتخلفين عقليا في الإجرام لا تتعدى 20% وحدها الأقصى هو 50%.

مع ذلك تعرضت هذه النتائج وأصحابها إلى النقد تتمثل في:

-أن التخلف العقلي مسألة نسبية (فليس بالضرورة أن المقبوض عليه أغبى من الذي أفلت من القانون + أن طرق الاختبار قد لا تكون الوسيلة الأنسب في تحديد مستوى الذكاء الحقيقي للشخص.

- أن التخلف العقلي يكون في أغلب الأوقات مصدرا للاضطرابات النفسية والعاطفية والتركيز في تفسير ظاهرة الإجرام على الجانب العقلي فقط يظل تفسيرا ناقصا.

- أن نتائج البحوث حول التخلف العقلي وعلاقته بظاهرة الإجرام تتناقض من بلد إلى آخر ما يسمح بالتشكيك فيها وعدم الاطمئنان إليها.

– أن العلم الحديث يلح على التمييز بين التخلف العقلي وعدم التكيف مع المحيط فقد يكون الشخص متخلفا عقليا ومنسجما مع محيطه لا سيما إذا كانت الحياة في ذلك المحيط بسيطة روتينية ولا تتطلب مهارة أو ذكاء كما هو الشأن في الريف فالتخلف في هذه الحالة لا يشكل عائقا في الحياة ولا سببا في الجريمة.

أما الخلل العقلي فيعبر به عن جميع أنواع المرض الذي يصيب العقل بصفة دائمة أو متقطعة (نوبات) ويؤثر على شخصية وسلوك المصاب بصفة واضحة. أهم هذه الأنواع الفصام، الدهان التأويلي، الهوس، الاكتئاب، القلق، الهستيريا وجنون الشيخوخة.

ويعد الخلل العقلي بصفة عامة أشد خطورة من التخلف العقلي، كما يشكل عاملا إجراميا معتبرا في جرائم التعدي على الممتلكات والأشخاص وجرائم الآداب. وهو بكافة أشكاله قد يكون مانعا في قيام المسؤولية الجنائية نظرا لتأثيره بصفة خاصة على الركن المعنوي في الجريمة أو على الأقل قد يكون سببا في تخفيفها بحسب الحالات التي يكون عليها المريض وقت اقترافه للجريمة. أما إذا ثبت أن الجريمة وقعت في حين كان المريض في فترة إفاقة ويتمتع فيها بكامل قواه العقلية فإنه يتحمل المسؤولية كاملة، ويبقى الأمر مع ذلك متروكا لطبيب الأمراض العقلية ليحدد في تقرير مفصل نوع المرض ومدى تأثيره في مسؤولية الجاني.

4. **الإدمان على الخمر والمخدرات:** يعد الإدمان على الخمر والمخدرات عامة، عاملا مكتسبا، يؤكد الباحثون بشأنه أنه يؤدي لارتكاب الجريمة، **مثل:** القتل والضرب والجرح، لذا نجد من الدول من تعاقب على تعاطي الخمر، **مثل:** الدول الإسلامية وأخرى تحرمه بإجراءات جزرية معينة **مثل:** تحريمه في حالة السياقة أو في الطريق العام مثل الدول الغربية. كما أكدت الأبحاث في هذا الشأن أن عامل الخمر يدخل بنسبة 56%، في جرائم العنف ضد الأشخاص و 66%، في جرائم هتك الآداب (في فرنسا).

أما الإدمان على المخدرات فجاءت الأبحاث بشأنها لتحدد أنه يولد روح العنف واللامبالاة ما يدفع بصاحبها إلى اقتراف الجريمة والدليل هو أن عددا من المجرمين الخطيرين هم من المدمنين. ويقف وراء جرائم المخدرات صنفان من الناس المدبر الذي يخطط للجريمة والمدمن الذي يضطره شراء المخدر لارتكاب الجريمة حتى لو باع نفسه وأخلاقه وماله.

وفيما يلي تفصيل الحديث عن ذلك:

- **الخمر كعامل إجرامي:** ترتبط الخمر ارتباطا وثيقا بالسلوك الإجرامي فلقد دلت الإحصائيات في فرنسا مثلا أن إدمان الخمور يقف وراء 66%، من جرائم الأشخاص و56,6%، من جرائم العرض كما دلت الدراسات على أن المدمنين يمثلون 53%، من المحكوم عليهم في جرائم القتل و76% من

المحكوم عليهم في جرائم الموظفين العموميين وتصل النسبة إلى 70% في جرائم الضرب والجرح. كما تشير الدراسات أيضا في نفس البلد إلى أن 85% من جرائم القتل و 65% جرائم الاغتصاب و45% من جرائم الحريق قد ارتكبت تحت تأثير المواد المسكرة "الخمر" (أحمد رشوان، 2010، ص 64)

وتتعدد جوانب تفسير العلاقة بين إدمان الكحول والجريمة فقد يرجع ذلك لما للخمر من تأثير على التكوين العضوي والنفسي للشخص. فتناول المسكرات يحدث هيجانا في الانفعالات ويثير الدوافع الغريزية، وينال من القدرات العقلية، الأمر الذي يضعف قدرة صاحبه على التحكم في أفعاله ويجعله أكثر جرأة وإقداما على ارتكاب الجرائم، خاصة تلك التي تتصف بالعنف كالقتل والاعتداء على العرض، والحرائق.

كما لوحظ أيضا، أن كثيرا من الأشخاص يشعرون تحت تأثير الخمر برغبة في مشاهدة الدماء والشجار والعدوان.

لذلك فقد تنبني العلاقة بين المسكرات والإجرام على أسس اقتصادية واجتماعية، فمما لا شك فيه أن الخمر كما تنال من التكوين العضوي والنفسي تنال أيضا من الحالة الاجتماعية، للمدمن وأسرته، فنتيجة ذلك يحدث الإهمال الأسري والتفكك بين أفراد الأسرة، وقد يكون نتيجة ذلك انحرافهم، فقد

دلت الإحصائيات في فرنسا أن 95%، من الآباء مرتكبي الجرائم هجروا عائلاتهم وأساءوا معاملة أطفالهم كانوا من متعاطي الكحول.

كما أن شارب الخمر غالبا ما ينفق الجانب الأكبر من دخله على الخمر فيكون دائما بحاجة للمال، فيقصر بالمقابل في رعاية أسرته وإنفاقه عليهم، ما يدفعه إلى الإجرام. ضف إلى ذلك أن إدمانه يؤثر على طاقته الإنتاجية في العمل، وغالبا مثل هؤلاء ما يفقدون وظائفهم بسبب عدم انتظامهم في العمل، فيتعرضون للبطالة والتشرد. (أحمد رشوان،2010، ص65)

وقد تكون الصلة بين الخمر والجريمة صلة مرتدة، وذلك حين لا تنال من قدرات متعاطيها وإنما تمتد إلى ذريته، فقد أثبتت الدراسات أن الأجنة تتأثر حال تكوينها بحالة الإدمان التي يكون عليها أحد الأبوين أو كليهما مما يعرضها للإصابة بتشوهات عضوية ونفسية وعصبية تلازمها بعد ميلادها وقد تدفعها إلى ارتكاب جريمة يوما ما.

كما لوحظ أيضا أن الإدمان على الخمر يؤدي إلى ارتفاع نسبة الكحول في الدم وهي سمة بيولوجية تنتقل بطريقة الوراثة من الآباء إلى الأبناء الذين قد يميلون بدورهم فيما بعد إلى شرب الخمر وبالتالي فهم أكثر عرضة للانحراف من غيرهم لسلك سبيل الجريمة.

➢ **العلاقة بين المخدرات والإجرام:** إن تعاطي المخدرات يؤدي إلى كثرة الجرائم وانتشارها في المجتمع، إذ تدفع متعاطيها إلى ارتكاب شتى الجرائم عن قصد وعن غير قصد، وقد أثبتت الدراسات المتخصصة في هذا المجال ومنها ما قام بها المكتب الخاص بخدمات المجرمين "بأثينا" بدراسة 379 حالة من حالات تعاطي المخدرات، حيث انتهت الدراسة إلى ما يلي:

- إن الإدمان على المخدرات يؤدي إلى ارتكاب الجرائم ويحول شخصية الفرد إلى شخصية كسولة غير مستقرة مما يؤدي في النهاية إلى التشرد والسرقة.
- أن الإدمان يحول الفرد إلى إنسان مشاكس سريع التهيج، شكاك، خائف وجبان وكنتيجة لذلك يحدث الهجوم والعدوان، لهذا غالبا ما يقع المتعاطون في جرائم الاعتداء.

إن العلاقة بين المخدرات وإجرام متعاطيها قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، حيث:

- **العلاقة المباشرة بين المخدرات وإجرام متعاطيها:** تؤثر المخدرات بطريقة مباشرة على إجرام متعاطيها، سيما إذا وصل الفرد إلى حد الإدمان، فتعاطي المخدرات يؤثر على إرادة الشخص فيضعفها، فيفقد الشخص القدرة على التحكم والسيطرة على دوافعه فينجرف في تيار الجريمة. وأهم الجرائم التي تقع تحت تأثير المخدرات هي جرائم الاعتداء على الأشخاص والجرائم الخلقية والحرائق والسرقات وحوادث المرور.

بالنسبة لتعاطي المخدرات هناك علاقة مباشرة بينها وبين زيادة عدد الجرائم حيث تنشأ هذه العلاقة بسبب عملية تعاطي المخدرات في حد ذاتها وكذلك في الاتجار بها كما أن هذه الصلة تنشأ من الآثار الخطيرة للمخدرات على التكوين العضوي والعصبي للشخص المدمن والتي قد تدفعه إلى ارتكاب جرائم خطيرة **مثل:** القتل والجرح والضرب.

كما يؤدي تعاطي المخدرات إلى تبدل الأخلاق والقيم وبالتالي تدفع إلى فعل كل منكر وقبيح وكثير من حوادث الزنا والخيانة الزوجية تحدث بسبب تأثير المخدرات.

- **العلاقة غير المباشرة بين المخدرات وإجرام متعاطيها:** إذا كان التأثير المباشر للمخدرات ينتج من حالة السكر وغياب الوعي التي يصل إليها المتعاطي، فإن التأثير غير المباشر للمخدرات يصيب المدمنين. فالمدمن ينفق جزءا هاما من ماله على المخدرات مما يضعفه اقتصاديا ويجعله في كثير من الأحيان عاجزا عن تأمين حاجاته وحاجات عائلته لذلك يجد المدمن نفسه في ظروف اقتصادية سيئة تدفعه إلى الانحراف والجريمة لمواجهة هذه الظروف فيرتكب جرائم الاعتداء على الأموال كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة، أما النساء فتملن إلى ارتكاب السرقة أو ممارسة البغاء.

- **تأثير المخدرات على ذرية متعاطيها:** يتوضح تأثير المخدرات على الأسرة بشكل خاص في الصور التالية:

ينفق الشخص المدمن جزءا كبيرا من ماله على المخدرات غير مبال بأسرته فينجم عن ذلك ضيق اقتصادي وسوء في تربية الأولاد، وهذا ما يشكل عاملا هاما في انحراف الأولاد

وتشردهم، كما أن للمخدرات تأثيرا وراثيا سيئا فأبناء المدمنين يولدون ضعفاء في تكوينهم البدني والنفسي.ويظهر لديهم الاستعداد للإصابة بالأمراض العقلية ولا يخفى ما لهذه العوامل البيولوجية من أثر في الإجرام. فظروف البيئة التي ينشأ فيها أولاد المدمن تكون على الأغلب سيئة فأبناء المدمن يفتقرون إلى التربية القويمة والتهذيب بسبب إهمال آبائهم وانصرافهم إلى تعاطي المخدرات مما يكون ذلك سببا في سلوكهم لسبيل الجريمة.(نفس المرجع).

من كل ما سبق يمكن تلخيص العوامل الداخلية للجريمة في المخطط التالي:

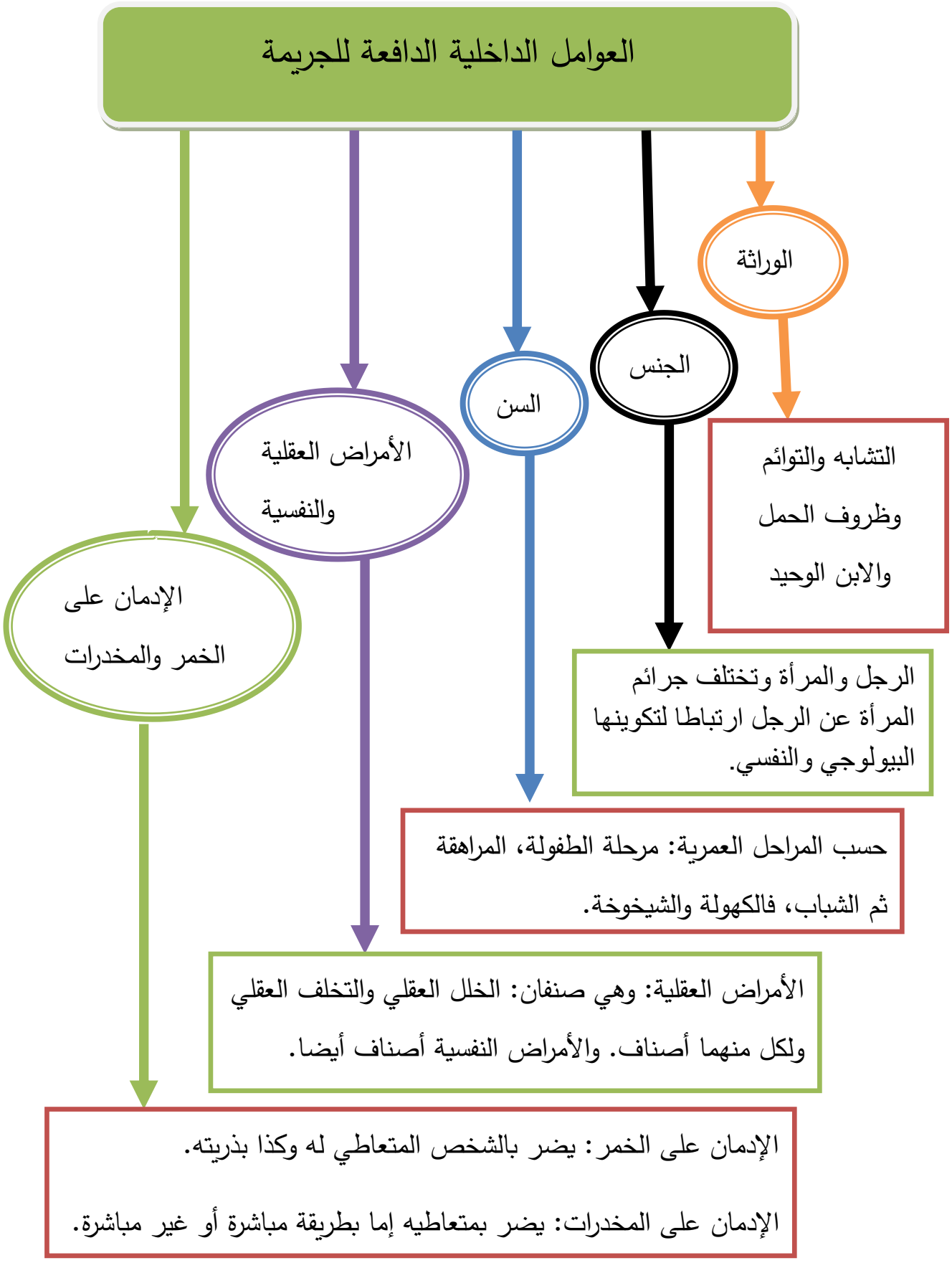
العوامل الداخلية الدافعة للجريمة
الوراثة
الجنس
السن
الأمراض العقلية والنفسية
الإدمان على الخمر والمخدرات
التشابه والتوائم وظروف الحمل والابن الوحيد
الرجل والمرأة وتختلف جرائم المرأة عن الرجل ارتباطا لتكوينها البيولوجي والنفسي.
حسب المراحل العمرية: مرحلة الطفولة، المراهقة ثم الشباب، فالكهولة والشيخوخة.
الأمراض العقلية: وهي صنفان: الخلل العقلي والتخلف العقلي ولكل منهما أصناف. والأمراض النفسية أصناف أيضا.
الإدمان على الخمر: يضر بالشخص المتعاطي له وكذا بذريته.
الإدمان على المخدرات: يضر بمتعاطيه إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا. العوامل الطبيعية: يقصد بالعوامل الطبيعية أو الجغرافية الظواهر التي تسود منطقة معينة كالمناخ ودرجة الحرارة وطبيعة الأرض وتعاقب الليل والنهار وفصول السنة. وتتضمن هذه العوامل نقطتين أساسيتين هما: العوامل المناخية (الجوية) والعوامل المكانية (الطوبوغرافية) لها دور في تفسير السلوك الإجرامي.(توفيق أحمد، 2006، ص112)

1. **العوامل المناخية:** يؤكد العلماء أمثال "**كيتليه**" و"**لومبروزو**" أن للمناخ دور في ارتكاب الجريمة،حيث يقرون أن الجرائم ضد الأشخاص تكثر في مناطق الجنوب وفي فصل الحرارة بينما تكثر الجرائم ضد الأملاك في مناطق الشمال وفي فصل البرودة. لقد أجريت الدراسات حول هذا الأمر في كل من فرنسا وأمريكا وتم التوصل إلى نفس النتائج.

كما **للمناخ تأثير باعتبار الزمان** فهو كذلك **باعتبار المكان،** الذي يقصد به الموقع الجغرافي للبلد، بل وبالنسبة للبلد الواحد يقصد به التمييز بين شماله أو جنوبه باعتبار أن الشمال يكون أقرب من القطب وحرارته تكون أقل مما هي عليه في الجنوب. وعليه هناك من العلماء من **قال بقانون الحرارة (كيتليه)**و"لومبروزو" أيضا وأجريت دراسات في فرنسا وأمريكا ومصر لتبين أن نوعية الجرائم التي ترتكب تكون فعلا مختلفة **مثال:** في مصر، الجرائم التي ترتكب في المدن هي جنايات القتل والشروع فيه وتصل ذروتها من جويلية إلى أكتوبر، أما جرائم الاعتداء على المال فتبلغ ذروتها في

المدن من نوفمبر إلى مارس وجرائم السرقة ومن فيفري إلى أفريل. (مكي دردوس، 2009، ص131-134)

وعلى هذا الأساس قسمت الجرائم حسب المناخ إلى أنواع هي:

- **إجرام صيفي:** يرتبط بارتفاع درجة الحرارة ما يسبب المشاجرات والمنازعات، فتكثر جرائم العنف والأموال.
- **إجرام قمري:** يرتبط باكتمال القمر والذي له علاقة بالجاذبية ما يؤثر بدوره على الحالة المزاجية للإنسان، فيدفعه لارتكاب الجريمة نتيجة الاضطرابات النفسية الناجمة عن اكتمال القمر.
- **إجرام شتوي:**يرتبط بفصل الشتاء وبرودته الشديدة وحاجة الإنسان لتلبية متطلباته في هذا الفصل. فتكثر جرائم الأموال.
- **إجرام ربيعي:**يرتبط بفصل الربيع وارتفاع درجة الخصوبة فيه فتكثر بذلك جرائم هتك العرض أكثر من الفصول الأخرى.

وقد فسر تأثير المناخ على الإجرام تفسيرات مختلفة نذكر منها ما يلي:

- **التفسير الطبيعي:** يرى القائلون به أن المناخ يؤثر تأثيرا مباشرا في الظاهرة الإجرامية ولا يقتصر هذا التأثير على درجة الحرارة فقط، بل يمتد أيضا إلى الرياح والأمطار والرطوبة،.

ففيما يتعلق بدرجة الحرارة وعلاقتها بالظاهرة الإجرامية فإنهم يرون أن درجة الحرارة تزيد من حيوية الإنسان، فتجعله أكثر قابلية للإثارة والاندفاع نحو الجريمة، كما أن

الحر يلهب العواطف ويوقظ الغريزة الجنسية، فيتحرك للجريمة فتكثر بذلك **مثلا** جرائم الاعتداء على الأشخاص والعرض. في حين يؤدي انخفاض درجة الحرارة إلى الجرائم ضد الممتلكات.

أما فيما يتعلق بتأثير الضوء فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن الظلام من العوامل التي تسهل ارتكاب الجريمة، خاصة جرائم السرقة، حيث أن فترة الظلام أطول في أيام الشتاء منها في أيام الصيف، لهذا فإنها تزيد من ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال في الشتاء أكثر من الصيف. غير أن جرائم السرقة الأخرى التي ترتكب في النهار كالسرقة باستعمال السلاح والعنف، لا يمكن أن تعزز القول بأن هناك علاقة طردية بين طول فترة الظلام وارتفاع معدلات الجريمة.

لقد انتقد هذا التفسير، ليبين أن ما يعاب عليه هو أنه عجز عن إيجاد تفسير منطقي لارتفاع معدلات بعض الجرائم الأخرى، كجرائم النصب والاحتيال، كما أن الإحصائيات أكدت أن جرائم العرض تسجل أعلى نسبة لها في فصل الربيع وتنخفض في فصل الصيف.

- **التفسير الاجتماعي:** ينكر أنصار هذا الاتجاه العلاقة بين المناخ والظاهرة الإجرامية حيث يعتبرون تأثير المناخ يكون بطريقة غير مباشرة، من خلال أن التغيرات الجوية تؤثر في ظروف الحياة الاجتماعية للأفراد، وكل تغير في الظروف ينعكس بدوره على سلوك الفرد، ما يؤدي إلى زيادة نسبة جرائم الأشخاص في الصيف عنه في

الشتاء، حيث أن الناس في فصل الصيف يتركون بيوتهم لتمضية وقت كبير خارجها يجتمعون في الحدائق العامة، والطرقات، فيزداد الاحتكاك بينهم، ما يؤدي إلى جرائم العنف.

أما فيما يخص زيادة جرائم الأموال في الشتاء، فإن تفسيرها، راجع إلى أنه في هذا الفصل قد يكون في بعض المناطق ركود من الناحية الاقتصادية، فيؤدي ذلك ببعض الأفراد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال.

كما أن ما يزيد من جرائم الاعتداء على الأموال، في هذا الفصل، هو زيادة حاجيات الإنسان إلى المأكل والملبس، ما يدفعه إلى السرقة من أجل تلبية تلك الحاجيات.

جاء نقد هذا التفسير، ليبين أنه لم يستطع أن يفسر زيادة بعض جرائم الاعتداء على الأموال في فصل الصيف، وكذا عجزه عن تفسير جرائم الاعتداء على العرض لأن هذا النوع من الجرائم لا علاقة له بزيادة تلاقي الناس خارج منازلهم خلال فصل الصيف، ولا بكثرة حاجياتهم أثناء فصل الشتاء. كما أن جرائم العرض تبلغ أقصى نسبة لها في فصل الربيع وتأخذ في الهبوط في فصل الصيف، وقد عجز أصحاب هذا الاتجاه عن تفسير ذلك.

- **التفسير الفيسيولوجي:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن لتقلبات الجو خلال الفصول تأثير قوي على أعضاء الجسم و وظائفه، الأمر الذي يحدث تغيرا في سلوك الإنسان. يستدلون على ذلك بالتجارب العلمية خاصة المتعلقة منها بجرائم الجنس

حيث قدموا إحصائيات مهمة تفيد بأن ازدياد هذه الجرائم في فصل الربيع لتبلغ ذروتها في فصل الصيف، ثم تأخذ في الانخفاض وهذا نتيجة دورات فسيولوجية ونفسية عند الإنسان تقابل دورات الفصول المختلفة، خصوصا فصل الربيع الذي تزيد فيه درجة الغريزة وهذا من طبيعة جميع المخلوقات، وبذلك تكثر جرائم الاعتداء على العرض.

جاء نقد هذا التفسير، مركزا على عدم تعرضها للتحليل النوعي للجرائم، حيث اقتصرت على جرائم الاعتداء على العرض، دون غيرها من الجرائم الأخرى بالإضافة إلى أن مبالغتها في الأخذ بتأثير المناخ على الجانب الفيسيولوجي خصوصا في فصل الربيع.

بالغ أصحاب هذا التفسير في أهمية الدورات الفيسيولوجية لجسم الإنسان عندما نسب لها كل تطور في نسبة جرائم العرض في فصل الربيع، كما أن التشبيه بين الإنسان والحيوان من الناحية الجنسية ينطوي على مبالغة كبيرة، لأن الحياة الجنسية لدى الإنسان تختلف عنها لدى الحيوان، فالحياة الجنسية لدى الحيوان لا تبعث إلا في فصل الربيع، أما الغريزة لدى الإنسان فقائمة طوال السنة، إلا أنها تزداد حدة في فصل الربيع.

- **التفسير التكاملي:** إن النقد الموجه لجميع النظريات سالفة الذكر، يبين أن كل واحدة منها لا تصلح وحدها لتفسير العلاقة بين المناخ والظاهرة الإجرامية، على هذا

الأساس فإن التفسير التكاملي هو السبيل لذلك، وهذا بالجمع بين النظريات السابقة. فجرائم الاعتداء على الأشخاص يصلح لها التفسير الطبيعي الذي يربطها بالمناخ مباشرة، أما جرائم الاعتداء على الأموال فالتفسير الاجتماعي هو الأنسب، بينما يصلح التفسير الفيسيولوجي لجرائم الاعتداء على العرض.(Mawdoo3. com)

2. **العوامل المكانية:** إن لموقع المكان أثر كبير على الظاهرة الإجرامية، هذا ما دلت عليه الإحصائيات التي أجراها الباحثون في علم الإجرام، وفي مختلف الدول. وتأثير الموقع على الظاهرة الإجرامية هو تأثير غير مباشر، يرجع ذلك بشكل أساسي إلى العلاقة بين موقع المكان وكثافته السكانية وكذا درجة التركيز المالي والثراء فيه. فأكثر ما يكون التركيز السكاني في المدن، وخاصة العواصم، سواء كانت عواصم سياسية اقتصادية، في حين يقل التركيز السكاني في مناطق الريف والبادية.

لذلك ترتبط الظاهرة الإجرامية بطبيعة المكان الذي يقطن فيه الفرد مثل مدينة أو ريف حيث تؤثر درجة تحضر المكان على الفرد ومدى انحرافه أو إجرامه، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هناك بعض الأنواع من الجرائم توجد في المدن ولا توجد في الريف أو البادية. (توفيق أحمد، 2006،ص113)

فالمدينة وبحسب ما يؤكده العلماء تكثر فيها الجريمة والانحرافات أكثر من الريف **للأسباب التالية:**

- كثافتها السكانية.

- اختلاف الأفكار وتعقد العلاقات الاجتماعية والمبادئ والطموحات.
- اختلاف المستوى المعيشي، ففي المدينة تظهر جليا الفوارق الاجتماعية بين الأفراد.
- وجود الأماكن الترويحية كثيرة مثل الحدائق والمقاهي والملاهي والتي تحفز على القيام بالجريمة.

مما سبق حول العوامل الطبيعية ودورها في الانحراف وارتكاب الجريمة، يمكن الاحتفاظ بم يلي:

– تنقسم العوامل الطبيعية إلى عوامل مناخية ومكانية.

– للمناخ دور في الانحراف والجريمة، لذلك قسم العلماء الجرائم حسب المناخ إلى 4 أنواع هي: إجرام صيفي، قمري، شتوي وربيعي.

– أخذ التفسير العلمي لعلاقة المناخ بالجريمة والانحراف مناحي عدة: طبيعي، اجتماعي، فيسيولوجي وتكاملي، لكل منها تصوره حول علاقة العوامل الطبيعية بالإجرام. وكذا النقد الموجه لها.

– للمكان دور في الانحراف والجريمة، ففي المدن تكثر الجرائم أكثر من الريف لمميزات كل منهما والمرتبطة أساسا بمدى الكثافة السكانية في المكان ومدى تحضره عن غيره، وكذا بالتركيز المالي ومستوى الثراء فيه.

ثالثا. العوامل الاجتماعية: تنقسم بدورها إلى عوامل عدة، هي: الوسط الإجباري (الأسرة، السكن الحي) والوسط العرضي (المدرسة) والوسط المختار (الأسرة، مكان العمل ومكان الترفيه).

1. **عوامل الوسط الإجباري (البيئة الأسرية):** تعد الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية التي أقامها الإنسان لاستمرار حياته في الجماعة وتنظيمها. بل هي قاعدة لكل المؤسسات الأخرى، لها وظائف عدة منها:

- تزويد المجتمع بأعضائه الصغار.
- تهيئة فرص الحياة لهم، وإعدادهم للمشاركة في المجتمع.
- تزويدهم بوسائل وأساليب تكيفهم مع المجتمع.
- تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لهم.(عبد الحي، 2008، ص80)

تشكل الأسرة نموذجا صالحا لتربية الأبناء، إذا كان الأبوين متفاهمين ومنسجمين فيما بينهما، إضافة إلى السكن اللائق والدخل المحترم ومستوى معين من الثقافة، أما إذا حدث خلل في هذه الأمور فقد تتحول الأسرة إلى نموذج فاسد يدفع الفرد للانحراف أكثر مما يجنبه إياه. وتتداخل في الأسرة كمجال اجتماعي يربى فيه الفرد عدة عوامل أخرى مثل حجم الأسرة جنوح الوالدين أو فساد أخلاقهما، تصدع الأسرة إما بسوء التفاهم بين الأبوين، أو الطلاق، أو غياب أحد الوالدين.

ففيما يخص حجم الأسرة، كلما كان عدد أفراد الأسرة كبيرا كلما كانوا أكثر عرضة للانحراف أكثر من غيرهم. خصوصا في ظل الدخل المادي المحدود حيث يؤثر ذلك على قدرة الأسرة في تلبية الحاجيات المادية لأفرادها، ما قد ينجم عنه الإهمال و قلة الرقابة و قد يدفع ذلك للانحراف.

أما فساد الأسرة وجنوح الوالدين وفساد أخلاقهما، فيدفع الأبناء إلى إتباع نفس سلوك أسرهم من باب التقليد أو التنشئة التي نشئوا عليها.

أما تصدع الأسرة فيكون إما بسوء التفاهم بين الوالدين من خلال التشاجر الخلاف الدائم والمشاداة الكلامية والسلوكية، فقد بينت الإحصائيات التي أجريت في فرنسا بالمركز لوطني للدراسات والبحث العقابي أن ما بين 60%، إلى 66%، من المجرمين الذين أجري عليهم البحث ينتسبون إلى عائلات متصدعة للأسباب منها سوء التفاهم بين الزوجين. كما أن الطلاق له بالغ الأثر على نفسية الأبناء وكذا غياب أحد الوالدين، الذي يخلق نوعا من عدم التوازن في الأسرة لذا فقد بينت النتائج أن نسبة وقوع أولاد المطلقين في الإجرام أكثر من نسبة أولاد الغائبين بسبب الموت أو العمل. ففي دراسة أجريت في إنجلترا لحالة 121 فتاة جانحة تتراوح أعمارهم بين 16 و 17 سنة مع مقارنتهن بمجموعة غير جانحة من نفس المجتمع، من نفس الطبقة والسن والحالة الاقتصادية، تم التوصل إلى أن: 61.5% منهن تعرضن لفقدان أحد الوالدين، 32% تعرضن لفراق طويل عن الأبوين، 80% منهن تعرضن إلى الحرمان بسبب الطلاق أو الفراق أو عجز الوالدين عن إعالتهن.

2. الوسط العرضي (الوسط المدرسي):

تعد المدرسة الوسط الثاني بعد الأسرة، وهي عبارة عن "نظام خاص من أنظمة التفاعل الاجتماعي، فهي مؤسسة تربوية ذات وظيفة اجتماعية مهمة تتميز بوضوح عن الوسط الاجتماعي خارجها، ففيها يحصل التلاميذ على الكثير من الخبرات التعليمية وكذا الخبرات العامة حول الحياة.(الرشدان وجعنيني، 2006، ص280)

فالمدرسة كما حددها بعض الباحثين:

- **أداة استكمال:** إذ تقوم باستكمال ما بدأته المؤسسات الأخرى من الأعمال التربوية وفي مقدمتها البيت، وهي أيضا حريصة على التعاون الوثيق مع الأسرة عن طريق إنشاء مجالس الأولياء.
- **أداة تصحيح:** تقوم بتصحيح الأخطاء التربوية التي قد ترتكبها النظم الأخرى في المجتمع، حيث أنه إذا كان هناك نقص تلافته وإن كان هناك فراغ ملأته.
- **أداة تنسيق:** إذ تقوم بتنسيق الجهود التي تبذلها سائر النظم الاجتماعية في سبيل تربية الأطفال، وتظل على اتصال بها لترشدها إلى أفضل الأساليب التربوية وتتعاون معها على تنشئة الجيل الجديد أحسن تنشئة.(عرابي ودكاك، 2005-2006،ص166)

وبشأنها توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين التكيف المدرسي والانحراف

رغم هذه الوظائف وغيرها إلا أن للمدرسة بعض المنزلقات التي قد تقع فيها تجعلها إما سببا مباشرا أو غير مباشر في انحراف الفرد إذ تعد المحك الأول الذي تقاس به قدرة الطفل أو عدم قدرته على التكيف مع المجتمع الجديد، فتكون المدرسة بذلك تجربة جديدة ذات أثر فعال في سلوكيات الأطفال وبناء شخصياتهم. مع ذلك قد تظهر بوادر الانحراف داخل جدرانها وفي مرحلة مبكرة من العمر.

ومن هذه المنزلقات نذكر:

- **الانعزالية:** يقصد بها أن تقيم المدرسة الحواجز الحصينة بينها وبين الحياة الاجتماعية، بدلا من أن تجعل تربيتها على اتصال دائم بها وتفاعل معها، وقد كان هذا حال المدرسة القديمة التي عزلت نفسها عن البيئة الاجتماعية ومتطلباتها وحاجاتها، وركزت على حشو الأدمغة بالألفاظ الجوفاء، أما المدرسة الحديثة فتتجنب ذلك بالتركيز على خدمة المجتمع والانفتاح على البيئة مستوحية مناهجها من واقع الحياة.
- **الرجعية:** وتعني السير على المبدأ القائل ببقاء القديم على قدمه والابتعاد عن كل ما هو جديد.
- **الاهتمام بمستقبل الطفل دون حاضره:** من واجب المدرسة الانطلاق من واقع الطفل وميوله وحاجاته والاهتمام بها.(الرشدان وجعنيني، 2006، ص285)

فقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين التكيف المدرسي والانحراف، مثل دراسة الباحثان "**هونوفست ولوبلون**" (Honovoste et Le Blanc) ، سنة 1982 اللذان توصلا إلى أن عدم التكيف المدرسي إذا ظهر منذ المرحلة الابتدائية يشكل مؤشرا على السلوك المنحرف مستقبلا. (Honovoste et LeBlanc ;1979 ;p69)

كما تؤثر جماعات المدرسة في سلوك الطفل من خلال احتكاكه بزملائه سيما إن كان من بينهم منحرفين،ما يدفعه للانحراف من باب التقليد خصوصا في ظل غياب الرعاية والرقابة والتوجيه التربوي.

كما يؤثر المعلم في تلامذته، فالعلاقة بينهما لها دور كبير في إقباله على المدرسة أو هروبه ونفوره منها. فأسلوب المعاملة مثلا له دخل في ذلك (السب، الشتم، العقاب) لذلك فالهروب من المدرسة يعد أول خطوة قد تدفع للانحراف أو الجريمة مستقبلا. فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين التسرب والرسوب المدرسي والانحراف والجريمة.

3. **الوسط الاختياري (مجتمع العمل):** بيئة العمل هي البيئة الخارجية التالية للبيئة المدرسية، ينتقل إليها الفرد بعد إنهائه المرحلة الدراسية الأولية منها أو العالية. وفي هذه البيئة يلتقي الفرد بأفراد آخرين منهم الحسن ومنهم السيئ وكذا الصغير والكبير، إضافة إلى أن رب العمل لا يهتم إلا بالإنجاز وأداء الوظيفة والسلوكيات التي تؤثر عليها.

ولبيئة العمل **ثلاثة مقومات أساسية هي: العمل والعاملين والأنظمة والتشريعات المنظمة لهما.** فالعمل هو محور الحياة الإنسانية، والعاملون ينقسمون من حيث الجهة التي يؤدون

العمل لمصلحتها إلى فئتين هما: الفئة الأولى هم العاملون في القطاع العام أي في المؤسسات الحكومية كموظفين حكوميين مدنيين أو عسكريين ومستخدمين وعمال، والفئة الثانية هم العاملون في القطاع الخاص أي في المؤسسات الخاصة أين يمارسون لحسابهم الخاص مختلف المهن والحرف. **أما التشريعات المنظمة للعمل والعاملين، فتنقسم إلى قسمين:المجموعة الأولى** مكرسة لتنظيم العمل وتضم القوانين والأنظمة التي تحدد اختصاصات وطرق أداء كل عمل مقرر لهيئة أو مؤسسة في الدولة كما تضم القوانين والأنظمة التي تحدد اختصاصات وطرق أداء كل عمل مقرر لهيئة أو مؤسسة خاصة. واختصاصات وطرق ممارسة كل مهنة أو حرفة يقتضي تنظيمها. **والمجموعة الثانية** تمثل تلك التشريعات المخصصة لتنظيم شؤون العاملين وتضم قوانين وأنظمة الخدمة والتقاعد للعاملين في مؤسسات الدولة وقانون العمل والضمان الاجتماعي للعاملين في المؤسسات الخاصة.

وعلى الرغم من هذه القوانين والتشريعات التي تنظم بيئة العمل إلا أنه عادة ما تنشأ فيها **اختلالات نتيجة أربعة عوامل هي:** الاختيار الخاطئ للمهنة، نوع العمل الممارس ذاته السلوك المنحرف لبعض الزملاء والرؤساء وعدم الالتزام بتطبيق التشريعات الخاصة بالعمل أو الإخلال بها.

أ. **الاختيار الخاطئ للمهنة أو العمل من قبل الفرد:**يعتبر الاختيار الخاطئ للمهنة أو دخول الفرد فيها بدون رغبة منه وتحت تأثير خارجي من قبل والديه مثلا أو أحدهما ذا

أثر كبير في عدم توافقه وهذه المهنة، الأمر الذي قد يصبح فيما بعد عاملا من عوامل الانحراف في العمل أو الجريمة.

ب. **نوع العمل أو المهنة ذاتها:** يرتبط نوع المهنة أو طبيعة العمل الذي يمارسه الفرد بالعديد من نواحي الحياة الإنسانية والثقافية والاجتماعية. أن النشاط المهني للفرد والبيئة التي يزاول فيها عمله لهما تأثير بالغ على ظاهرة الإجرام، بل قد يكون نوع المهنة أو العمل مصدرا مباشرا للإجرام حينما يخلق الظروف المساعدة على ارتكاب الأفعال الإجرامية التي تختلف باختلاف نوع العمل والدور الذي يجب على الشخص القيام به. فقد تؤدي بعض الأعمال إلى التأثير على نفسية أو أعصاب الموظف (العامل) ما يدفعه إلى الانحراف أو ارتكاب بعض الجرائم **مثل:** السرقة، الغش التجاري، الرشوة الاختلاس،الاستيلاء على المال العام. (فوزية عبد الستار، 1972، ص65)

ت. **السلوك المنحرف لبعض الرؤساء والزملاء في العمل:**إن انحراف رئيس العمل قد يؤدي إلى انحراف المرؤوسين، فينساقون معه في القيام بأعمال إجرامية ضارة بالعمل كالسرقة والرشوة والاختلاس. كما أن وجود بعض الزملاء ذوي السلوك السيئ في العمل قد يؤدي إلى إتباعهم ما يجعل من بيئة العمل بيئة تساعد على ارتكاب الجرائم. (عليعبد القادر قهوجي، 1984، ص117)

ث. **عدم الالتزام بتطبيق التشريعات الخاصة بالعمل:**إن عدم الالتزام بتطبيق تشريعات وقوانين العمل ومخالفتها من قبل رئيس العمل أو المرؤوسين، قد يؤدي إلى خلق نوع من الانحرافات مثل: عدم ضمان الحقوق، أو غياب العدالة في توزيعها، ما يخلق عدم

الرضا ومن ثمة الحقد فيندفع العامل إلى الإخلال بالعمل بأفعال تعد جرائم في بعض الأحوال وذلك تعبيرا عن الانتقام من رب العمل مثلا.

مما سبق حول بيئة العمل كعامل مساعد على الانحراف والجريمة يمكن الاحتفاظ بما يلي:

- يقصد ببيئة العمل المحيط المهني للفرد أو ما يعرف أيضا بالوسط الاختياري.

- ولبيئة العمل ثلاثة مقومات أساسية هي: العمل والعاملين والأنظمة والتشريعات المنظمة لهما.

-قد تحدث في بيئة العمل بعض الاختلالات نتيجة أربعة عوامل هي: الاختيار الخاطئ للمهنة، نوع العمل الممارس ذاته، السلوك المنحرف لبعض الزملاء والرؤساء، وعدم الالتزام بتطبيق التشريعات الخاصة بالعمل أو الإخلال به.

4. جماعة الرفاق: تختلف جماعة الرفاق عن الأسرة، فهي تتكون من أنداد متساويين تقوم بينهم روابط طبيعية، على قدم المساواة و وفقا لميولهم، ويعبرون عن أنفسهم تعبيرا ذاتيا. إذ يشعر العضو بداخلها بنوع من الاستقلالية. وتعتبر هذه الجماعة أداة ضبط، حيث تؤثر على سلوك أفرادها، فالعضو فيها يجب أن يخضع لمعايير الجماعية والتي تحدد له نوع الاتصالات التي يمكن القيام بها، وتساهم في تصحيح سلوكه المتطرف إن وجد، بين أحد المنضمين لها

خاصة إذا كانت هذه الجماعات ذات أخلاق حسنة. وأحيانا ينضم المراهق إلى جماعة من المنحرفين قد تؤثر على سلوكه تأثيرا سيئا، وقد يرجع هذا الانضمام إلى الحرمان العاطفي وعدم إشباع حاجته إلى الانتماء داخل أسرته، فيدخل إلى هذه الجماعات ليؤكد ذاته ويشبع دوافعه إلى القبول والانتماء. ويجمع العلماء الذين تعرضوا لدراسة الطفل على أن جماعة الرفاق تمارس درجة من الضبط أكبر مما تمارسه جماعة الأسرة، حيث يقول "**وارنر ولانت**" **Warner et Lunt**، "**أن العضو المراهق أو المراهقة في جماعة الأصدقاء قد يقف من أسرته موقف التحدي ويعارضها، في سبيل المحافظة على كرامة رفاقه واحترامهم، في حالة تعرض ميول الجماعتين**.(الرشدان وجعنيني، 2006، ص286)

ولجماعة الرفاق تأثيرا كبيرا وواضحا في سلوك المراهق الاجتماعي، فهي تهيئ له الجو المناسب للمجاملات الاجتماعية مع غيره، وتنمي فيه روح الانتماء وتبرز مواهبه الاجتماعية وتؤثر على نموه الخلقي، ويحاول المراهق الاندماج في هذه الجماعات والامتثال لآرائها فيستبدل بإخلاصه لأهل بيته إخلاصا لزملائه الذي ربما عن طريقه يجد الأمن والطمأنينة والراحة النفسية، التي تخفف عنه الكبت والإحباط الذي قد يواجهه في حياته ويحاول في أغلب الأحيان الامتثال لكل ما يصدر عن جماعته عن طيب خاطر.

ولكل جماعة من جماعات الرفاق ثقافتها الخاصة التي تحدد مجال نشاطها، لذلك فإن دور هذه الجماعات مهم في عملية التنشئة الاجتماعية إما إيجابا أو سلبا، فهي تساعد على التدريب

والنظام وتحمل المسئولية كما تساهم أيضا في تعديل سلوك أعضائها وخاصة الذين يتميزون بالخجل والانطواء.

ويتبين تأثير جماعة الرفاق على الفرد، في النقاط التالية:

1. يكون تأثيرها أقوى من تأثير الوالدين، فالفرد فيها يساير معاييرها أكثر من مسايرته لمعايير الأسرة والمدرسة، لأنه يتفاعل مع أقرانه، ويندمج معهم ويعبر بحرية عن انفعالاته، بينما في الأسرة أو المدرسة فإن تصرفه يكون متأثرا بالحصول على الرضا من الكبار.
2. تحرير الفرد من القيود الأسرة ومن سلطة المدرسة مما يشعره بالاستقلالية.
3. في هذه الجماعات يشعر الأفراد بأنهم يفهمون بعضهم بعضا ومشكلاتهم الخاصة على أحسن وجه، ويتعلمون كيفية اللعب والتعامل والاندماج مع غيرهم.
4. إن وجود الفرد في هذه الجماعات يعتبر وسيلة للترفيه وتمضية وقت الفراغ واستنفاذ الطاقة، فيمرحون ويشعرون بلذة اللعب وتواجدهم مع بعضهم.
5. تتيح هذه الجماعات لأفرادها اكتساب الأدوار والاتجاهات الاجتماعية المناسبة وكذلك العادات السليمة وتعلمهم أسلوب القيادة وتقبلهم للتبعية.
6. تساهم هذه الجماعات في إثراء فكر أفرادها وذلك عن طريق النقاش في كل ما هو جديد أو مستحدث، وتزويدهم بالمعلومات والحقائق كنتيجة لتعرفهم على خبرات وتجارب

الآخرين، وتعطيهم فرصا جيدة للتقليد من خلال تفاعلهم مع بعضهم.(الرشدان وجعنيني، 2006، ص287)

مما سبق يمكن تلخيص عامل جماعة الرفاق ودوره في الإجرام كالآتي:

– جماعة الرفاق تختلف عن الأسرة والمدرسة.

– جماعة الرفاق تؤثر على الفرد في نواحي عدة، وتأثيرها قد يكون أقوى من تأثير الأسرة.

– يشعر الفرد في الجماعة بالاستقلالية والحرية أكثر مما يشعر به في أسرته. لأنها تتيح له اكتساب الأدوار والاتجاهات.

– تعطي جماعة الرفاق للفرد فرصا للتفاعل.

– في إحدى الدراسات انتهت النتائج إلى أن نسبة 54% من العينة محل البحث، سبب انحرافها الظروف الأسرية، فيم يأتي رفقاء السوء في المرتبة الثانية بنسبة 18,33 %، وفي المرتبة الثالثة العوامل النفسية بنسبة 15%، ثم الظروف الاقتصادية بنسبة 11,67%، فالإهمال الأسري بنسبة 6,67%، وأخيرا الفشل المدرسي بنسبة 3,33%.(موقع إلكتروني)

رابعا. العوامل الثقافية: وهي مجموعة الوسائط الثقافية والتعليمية المختلفة **مثل:** التعليم ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، والدين والتطور التكنولوجي والعلمي، ولهذه الوسائط تأثير على الفرد سواء بالسلب أو بالإيجاب.

والعوامل الثقافية مثلها، مثل الأفكار والمعتقدات والقيم، تحدد هوية لفرد وشخصيته وتجعله جزء من الحياة الكلية. فالثقافة عامة هي السعي إلى فهم العلاقة بين العوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية.

وترتبط الوسائل الثقافية بالتطور الحضاري الذي شهده العالم بعد الثورة الصناعية في أوروبا في أواخر القرن 20، ومع ازدياد درجة هذا التطور كما ونوعا خاصة بعد الثورة التكنولوجية خلال العقود الأخيرة من ذاك العصر، من صحف ومجلات وتلفزيون وكومبيوتر وأنترنت فضلا عن ظهور القنوات الفضائية وأجهزة اتصالات متطورة مثل الهواتف المحمولة، يستخدمها الفرد للتزود بالأخبار والأحداث، كان من الطبيعي أن يؤدي كل ذلك إلى إحداث تغيرات جذرية في حياة المجتمعات سواء من الناحية ٱيجابية أو السلبية.

وفيما يلي بعض الوسائل الثقافية وكيف تؤثر إيجابا وسلبا على الفرد وعلاقتها بانحرافه أو سلوكه الإجرامي.

1. الوسائط الثقافية:

أ- **الصحف والمجلات:**رغم التطور الحاصل في مجال وسائل الإعلام والاتصال إلا أن مطالعة الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية والشهرية، ظلت قائمة كوسيلة ترويحية من جهة وللاطلاع على الأخبار والمستجدات من ناحية أخرى.

و تؤثر هذه الوسيلة على الفرد من ناحيتين:

- **من الناحية الإيجابية:** حيث تساهم في مكافحة الجريمة والسلوك المنحرف من ما تنشره من مقالات تساهم بدورها في نشر الوعي العام وحث الأفراد على مكافحة الجريمة.
- **من الناحية السلبية:** هناك بعض الصحف تقدم أخبار الجريمة والمجرمين بأسلوب تقييمي أخلاقي، قد يضيع معالم الصورة الواقعية للجريمة أو لشخصية المجرم، أو أنها تقوم بنشر تفاصيل ارتكاب الجرائم وما تحويه من تفاصيل خاصة بأساليب تنفيذها فتساهم بذلك بتعليم الأفراد الوسائل المتبعة أو المستحدثة في عالم الجريمة.

ب- **الإذاعة والتلفزيون والسينما:**تعد هذه الوسائل أكثر تأثيرا من سابقتها في التأثير على الأفراد من نواحي عدة ومنها الجريمة، لانتشارها الواسع ومضامينها المتعددة من أفلام وأخبار ومسلسلات، ورسوم متحركة موجهة للأطفال. ومع التقدم العلمي والتقني في السنوات الأخيرة، تزايد دور هذه الوسائل.

- **التلفزيون:** تبرز أهمية التلفزيون في حياة الأفراد من خلال طبيعته ومادته وطريقة عرضها التي تعتبر من المثيرات الحسية والعقلية والانفعالية لنفوسهم، بدرجة كبيرة

تؤثر في كيانهم واتجاهاتهم وتدمجهم فيما يرون ويسمعون، فكثير من البحوث والدراسات أكدت على أن الأفراد خاصة الأطفال منهم يقضون وقتا طويلا أمام التلفاز، ما يؤثر عليهم بشكل أو بآخر وبحسب درجة استعداداتهم وميولهم الإجرامية.

ففي سنة 1982 وانطلاقا من المكانة التي يحتلها الطفل طلبت اللجان الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية من الباحثين القيم بدراسة العلاقة بين العنف والتلفزيون وتأثيره على الجمهور، وأحصيت في تلك السنة لوحدها حوالي 2500 دراسة منشورة حول تأثير التلفزيون على السلوكيات، ومعظم هذه الدراسات ركزت على برامج العنف في التلفزيون (Judith lazar.1991.p162)، كما سبقت هذه السنة عدة دراسات تناولت آثار التلفزيون و وظائفه في نهاية السبعينيات، بلغت أكثر من 900 دراسة حول التأثير بصفة عامة، وتأثير برامج العنف بصفة خاصة على انحراف الأحداث.

ومن بين الدراسات أيضا التي أكدت تأثير التلفزيون على الأطفال، دراسة الباحثة "هيزاهيمواين" في بريطانيا في أربع مدن حول عينة من المتمدرسين يبلغ سنهم ما بيم 10 و14 سنة، حيث خلصت نتائجها إلى أن للتلفزيون أثرا مباشرا على الأطفال من خلال احتمال ظهور الانحراف عندهم جراء مشاهد العنف والجرائم التي يقدمها يوميا، مما يجعله يتميز بمثل هذه المواصفات.(إمام، د س، ص126)

في نفس السياق يؤكد "وليام ليلسون" أستاذ العلاقات الاجتماعية البريطانية، أن الأطفال الذين يقبلون على مشاهدة برامج العنف، فإن سلوكياتهم تتسم بصبغة أعنف

بدرجة تزيد مرتين عن أولئك الذين يشاهدون أقل قدر ممكن من هذه البرامج. (معوض، 2000، ص65)

وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات العلمية الحديثة إلى مظاهر العنف والعدوانية في برامج الرسوم المتحركة الغربية، فالعنف اللفظي تكرر 370 مرة، بنسبة 61,3% والعنف الجسدي تكرر 153 مرة أي بنسبة 38,7 %، والجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

نوع العنف	التكرار	النسبة	مظاهره	النسبة
العنف اللفظي	370 مرة	61,3	– السب والشتم	%48,6
			–التهديد بالانتقام	%23
			– التحريض	%13,8
			– الاستهزاء والسخرية	%11,9
			– القذف	%2,7
العنف الجسدي	153 مرة	38,7	– الضرب بالأيدي	%29,8
			– إلقاء الأشياء على الغير	%20,1
			– تقييد حركة الغير	%18,4
			– الشروع في القتل	%17,5
			– السرقة بالإكراه	%7,3

%2,9 %9	- الحبس - خطف الأشخاص			

المصدر: رزق سليمان سامية. (1994) ص61.

ومع تطور البث من محطات فضائية مختلفة، فقد أصبح الفرد كبيرا أو صغيرا يشاهد ما يرغب به عبر القنوات الفضائية الكثيرة. وتأتي خطورة التلفزيون كوسيلة ترفيهية من ناحية مساهمته المباشرة في تكوين الفرد سياسيا ونفسيا وثقافيا واجتماعيا وفنيا من خلال برامجها المتنوعة، لذلك فهي قد ترتقي به أو تفسد أخلاقه.

- **الإذاعة:** رغم أنها أقل الوسائل تأثيرا على الفرد لقلة متابعيها بسبب طبيعة بثها، إلا أن تأثيرها قد يحدث من خلال برامجها التي تبث بالاعتماد على الصوت دون الصورة، إذ قد توجد بعض القنوات الإذاعية التي تحاول التأثير على الشباب خاصة وعلى أخلاقهم.
- **السينما:** تؤثر على الفرد إما بالإيجاب أو السلب. فمن الناحية الإيجابية فهي تعرض أفلاما اجتماعية أو تاريخية أو قصصا إنسانية تحث الفرد على الفضيلة وأخذ العبر أو تبعث فيه الفخر والاعتزاز ببطولات وطنه وانتصاراته (فيلم علي لابوانت مثلا الذي يصور بطولات كفاح الشعب الجزائري ضد فرنسا). أما من الناحية السلبية فقد تعرض أفلاما أو قصصا تصور الجرائم ومرتكبوها كأبطال أو سلوكيات مثل تعاطي

المخدرات أو تعرض مشاهد عنف أو أفلام تحمل لقطات مخلة بالحياء، كل هذا قد يؤثر على الفرد خاصة الأطفال والمراهقين.

ج- الإنترنت: تعتبر شبكة الإنترنت وسيلة من وسائل الثقافة، بما تحمله محتويات ثقافية إذ توكل إليها مهمات التثقيف والتربية والنهوض بالإنتاج الفكري وحماية الهوية الثقافية والارتقاء باللغة القومية والحوار مع الثقافات الأخرى، وتحقيق التواصل داخل فئات المجتمع وأفراده والقيام بمهمة الترفيه والترويح.(العودان، 1997، ص37)

ويزداد انتشار عدد مستخدمي الإنترنت في كافة بلدان العالم بشكل يومي، لما لها من تأثير ملموس على كل الفئات سواء بالنظر إيجابيا أو سلبيا وخاصة الشباب منهم.

فمن الناحية الإيجابية يمكن حصر تأثيراتها في أربعة تصنيفات واضحة: اجتماعية شخصية، أخلاقيا، وفي تكوين الآراء والاتجاهات. والتي نقدمها كالآتي:

1. **التأثيرات الاجتماعية:** وتشمل تأثيرات ذات الصلة بطبيعة علاقة الأفراد بأسرهم وأصدقائهم والمحيطين بهم، مما يعزز الاندماج الاجتماعي من خلال التواصل مع الآخرين والانفتاح في العلاقات الإنسانية.

ويعتبر استخدام البريد والرسائل الفورية القصيرة والدردشة من أكثر الأنشطة تأثيرا في الشباب من الزاوية الاجتماعية، لذلك فالإنترنت مثلما توفر فرصة التواصل الاجتماعي عن بعد فهي في نفس الوقت تعد عاملا من عوامل التفريق الاجتماعي والعزلة عن الأهل والأصدقاء.

2. **التأثيرات الشخصية:** يظهر الدور المباشر لتأثير الإنترنت من الناحية الشخصية في عدة مسائل مثل: السلامة البدنية، استهلاك الطاقة، استهلاك النفقات المادية المرتبطة بخدمات الاشتراك في الإنترنت، السلامة النفسية واستهلاك الوقت.مع ذلك **فهي تزود الفرد بالمعلومات المتعلقة بالدراسة** وإعداد التقارير البحثية والبحوث العلمية، والمساعدة على المراجعة، مما يفيد المتعلم المدرسي خاصة في مجال دراسته وأبحاثه. **وكذا المعلومات الثقافية** التي يتم استخدامها في الحياة اليومية أو المهنية أو الصحية أو التجارة الالكترونية وغيرها.

كما **تعمل الإنترنت** على إزالة التوتر من خلال الإقبال على مواقع الموسيقى الألعاب البرامج الدينية، التربية، الدردشة، البريد الإلكتروني، البرامج الأدبية الأفلام، البرامج الرياضية، البرامج السياسية وغيرها كثير. ما يسمح بقضاء وقت الفراغ والتغلب على الملل.

3. **تكوين الآراء والاتجاهات:** يتم ذلك من خلال الحصول على المعلومات العامة حول العالم والوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بزيادة المعلومات في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الترفيهية.
4. **التأثيرات الأخلاقية:** زيادة المعلومات الدينية والأخلاقية لدى الفرد، من خلال البرامج الدينية، أو الأسئلة التي تختبر المعارف الدينية للفرد، أو الأفلام الدينية والتاريخية.

أما من الناحية السلبية للإنترنت والتي قد تدفع الفرد وخاصة الشباب للانحراف أو الجريمة فهي تتمثل في:

1. **من الناحية الاجتماعية:** تخلق العزلة الاجتماعية، حين تضيق الوقت الذي يقضيه الفرد مع عائلته، أو أصدقائه وأقاربه، كما قد تخلق صراعا بين الوالدين والأبناء بسبب كثرة استخدامهم لها.
2. **من الناحية الشخصية:** تؤثر على الصحة والبدن من خلال التقليل من ممارسة الرياضة، وساعات النوم، و من ثمة تكريس الكسل والاعتماد على الغير.
3. **من الناحية المعرفية:** قد تولد بعض الأفكار الهدامة سواء من الناحية الفردية أو الجماعية، مثل: حب الذات والأنانية، فقدان الثقة بالنفس، الاتكالية العنصرية التهور، التعالي والغرور، تجاهل الدين، عدم استقامة السلوك، عدم احترام الكبار من طرف الصغار،ضعف العلاقات الإنسانية الفساد، الاعتداء على الآخرين،...
4. **من الناحية الأخلاقية:** تتعدد تأثيرات الإنترنت السلبية من هذه الناحية لتشمل: المواد الإباحية تعلم الكذب والتزوير، المخدرات والمؤثرات العقلية، السرقة. فقد أثبتت الدراسات أن شبكة الإنترنت تتضمن حوالي مليون صورة أو رواية أو وصف لهذه الصورة، لها علاقة مباشرة وواضحة بالجنس، كما أن التقارير الصادرة عن و.م, إ، أثبتت أن هناك مشاهد جنسية يتم عرضها على شبكة الإنترنت وأن أكثر من 900000 صورة جنسية تبث سنويا من خلال الشبكة. (الصغير، 2001، ص47)

إزاء هذه الوسائل وتأثيراتها المختلفة، تباينت أراء العلماء بشأن أثر الثقافة ووسائطها في السلوك الإجرامي وانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يؤكد أصحابه أن الاطلاع على مشاهد العنف والآداب بواسطة الوسائط الثقافية (الصحف، الراديو، التلفاز، المجلات، السينما، الإنترنت،...) يؤثر سلبا على سلوكيات الأشخاص **فمثلا** "**لومبروزو**" كان أول من ندد بتأثير الصحف الرديئة على الأخلاق، كما أن للمشاهدة سواء عن طريق التلفاز أو السينما تأثير على السلوك الإجرامي، فالعالم الفرنسي **مثلا** "**شارل كولار**" بين أثر السينما على سلوك الأطفال من ثلاثة أوجه، فهي أولا توحي للطفل بفكرة الجريمة ثم ومع مرور الأيام قد تدفع به إلى تنفيذها فضلا عن ذلك فإنها تميت فيه الحاسة الخلقية.

القسم الثاني: يرى أتباعه أن الوسائط الثقافية لا تؤثر في سلوك الأفراد بشيء، فالمطلع بواسطة القراءة أو المشاهدة لا يتأثر بما يرى أو يقرأ.

القسم الثالث: يجمع أصحابه بين القسمين السابقين، حيث يقرر أن للوسائط أثر في ارتكاب الجريمة، لكن بتحفظ حيث يقر أصحابه أن الاطلاع على مشاهد الجريمة، من خلال الصحف والمطبوعات والمجلات والسينما لا يكفي في خلق المجرم ما لم يتوافر لدى المشاهد استعداد إجرامي، مستمد من الأسرة أو الوسط الذي يعيش فيه أو الحالة التي يكون عليها وقت المشاهدة.

2. **التعليم:** من المؤكد أن للتعليم دور حساس في بناء الحضارة الإنسانية، لذلك فهو وسيلة للقضاء على الجرائم والانحرافات، مع ذلك فقد يكون المتعلم سببا في ارتكاب الجريمة حيث أن عدة جرائم اليوم تستعمل التطور العلمي والتكنولوجي، **مثل** عمليات "الجرائم الإلكترونية". **مثل الجريمة الإلكترونية** وأصحابها الذين أصبحت لديهم أسماء عالمية "الهاكرز" « Hackers » وهم المتسللون الدخلاء. و"الكراكرز" « Crackres » وهم المخترقون. و« Malecious hackers » وهم العابثون بالشفرات ومؤلفو الفيروسات. و « Anonymous » وهي مجموعة مجهولة تعمل جماعة من أجل الاختراق البرمجي. وكل هؤلاء هم مجرمون إلكترونيون عابرون للحدود، يعكسون الإجرام المعولم.(المغاري، aljazeera.net)

هناك أمثلة أخرى عن متعلمين أساءوا استخدام علمهم. يذكر كتاب « Edgar Hoover« مدير البوليس الاتحادي الأمريكي، المثال التالي: عرف الناس لوقت طويل الطبيب "موران"« Moran » بأنه شخص محترم بينما كان في خدمة السفاح الأمريكي « Döllinger » إذ كان يضمد جراح أفرادها بأموال باهظة بل تخصص في إجراء عمليات تغيير من شكل ملامح الوجه عن طريق صنع قناعات. دون أن يتفطن أحد إلى صناعتها ومسخ خطوط أصابعهم بحيث تحول بصماتها دون الاهتداء إلى أصحابها. كما كان يتاجر بالمخدرات تحت ستار مهنة الطب.

كذلك كان الأستاذ « Piquette » مثالا للمجرم ذو المهنة الشريفة فقد توصل إلى منصب النائب العام لمدينة شيكاغو وكان مع ذلك المستشار القانوني للسفاح « Dillinger » بحيث كان أشد شركائه سرا وكان هو المدبر لهربه والمساعد على اختفائه عن أعين المجتمع الأمريكي. (الودادي، https//www.startimes.com)

إذن ففي كثير من الأحيان يكون العلم أشد خطرا من الجهل على المجتمع وهذا بالنسبة للذين يتوفر لديهم الميل الإجرامي، ومن هنا فإن ثمار العلم تتوقف على التربية ودور المدرسة في ذلك، فكما يقول "**فكتور هيغو**" « Victor Hugo » "**أن كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يغلق**".

3. **الدين:** يعد الدين نظام شامل للحياة، وهو أهم عنصر في تكامل الثقافة وتجانسها خاصة فهو يتجلى في شكل معايير وقوانين وشرائع محددة لنوعية السلوك الواجب الامتثال له اجتماعيا من حيث الواجبات المفروضة على الفرد نحو ربه ونفسه والمجتمع.

تفسر هذه الحقيقة اهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالدين وتكريسهم حيزا واسعا لجهودهم لدراسته، كما أن الدين يمكن أن يفسر كأحد الأنساق الإيديولوجية التي تعبر عن منهجية متميزة في إدراك نوعية التفاعل داخل الجماعة وفق أسلوب يرفض التغيير، بل ويقاومه في بعض الأحيان، لهذا يملك الدين قوة جبارة في ضبط السلوك ونوعية القيم والأخلاق الخاصة بالجماعة من اجل المصلحة العامة.والذي لاشك فيه أن الدين

مقوم أساسي ورئيسي لكافة الثقافات على اختلافها وبجميع تشكيلاتها.(www.https/crimed.dz)

لقد أجريت العديد من الدراسات حول العلاقة التي تربط بين العامل الديني والإجرام مثل: "**فيري، لومبروزو، وغاروفالو**"، الذين قدموا تفسيرات عديدة حول هذا الموضوع وهناك من توصل إلى تأكيد تلك العلاقة، سواء بحسب الطوائف الدينية **مثل** الكاثوليك والبروتستانت" "المسلمين" "الطوائف الهندية"، أو المكان "الريف والمدينة". (الضبع، 1999، ص63)

كذلك "**فيري**" **الذي** يرى أن الدين عامل من العوامل التي تساهم في زيادة الإجرام كما هو الحال عند طائفة دينية في الهند، فأتباع هذه الطائفة يرتكبون جرائم الخطف وقطع الطريق والقتل لاعتقادهم أنهم يتقدمون بدماء الضحايا من الطوائف الدينية الأخرى قربانا لآلهتهم. (www.https/crimed.dz)

أجريت أيضا العديد من الدراسات لتحديد أثر اختلاف العقيدة على ظاهرة الإجرام التي قام بها العالم الألماني " **آشا**" والعالم الهولندي "**بونجر**" حيث تبين أن نسبة إجرام الكاثوليك أكثر من إجرام البروتستانت ولكن بعد فترة من الدراسات التي قام بها العلماء انتهوا إلى أن سبب ذلك هو تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عاشوها مقارنة بالظروف التي يعيشها البروتستانت.

كذلك في الولايات المتحدة، أجريت دراسات مماثلة على الطوائف الدينية المختلفة، والتي أشارت إلى ارتفاع نسبة المتدينين من المحكوم عليهم داخل السجون لأكثر من 50%

عن المتوسط العام من المتدينين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعض الدراسات تفسر هذه الزيادة بالرغبة في الحصول على التسريح المشروط مقابل حسن سيرتهم وسلوكهم.

وهذا ما أكده أشار الأستاذ "**شوترلند**" حيث ذكر أن بعد السجناء عن الدين هو الذي انتهى بهم في السجن، وأن انخراطهم في الدين بعد دخولهم السجن هو كذب ونفاق، الغاية منه هو الحصول على الإفراج المشروط.

إذن وتأسيسا على ما سبق،يمكن القول أن مقارنة إجرام الطوائف الدينية المختلفة لا يفصح عن نتائج يمكن التعويل عليها، فالدين لا يعد العامل الوحيد الذي يؤثر في إجرام طائفة دينية ما.(www.https/crimed.dz)

لذلك فإن هناك بعض العلماء أمثال "دي بيتش" من يشير إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي، وأن ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيسي المؤدي إلى الزيادة المفزعة في الإجرام.(الضبع، 1999، ص64)

4. **التطور العلمي:** يشمل هذا المفهوم عنصرين أساسيين هما: التطور والتكنولوجيا. فالتطور نوع من التغير يأخذ صورة النمو من شكل بسيط إلى شكل أكثر تعقيدا وتعد النظرية الداروينية الأساس المحوري للفكر التطوري. بينما تشير التكنولوجيا إلى تلك الأساليب الفنية التي يستخدمها الإنسان بهدف إشباع حاجاته المختلفة وتحسين حياته.

فالتطور التكنولوجي في مختلف وسائل المواصلات والاتصالات والتقنيات الحديثة، قد أدى إلى التقارب الشديد بين الدول وجعل الجريمة لا تعرف الحدود الطبيعية أو الصناعية التي تفصل بين الدول، وأصبح الإجرام ينتقل في لحظات من دولة إلى أخرى لدرجة أن الجريمة قد يتم الإعداد لها في دولة ثم يشرع في ارتكابها في دولة ثانية، وربما تنفذ في دولة ثالثة، وقد تظهر أثارها في دولة رابعة.

(عادل عامر، www.pulpit/alwatanvoice.com).

فالعصابات الإجرامية تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة لتوسيع نشاطها الإجرامي في مجالات الاتجار في المخدرات وغسيل الأموال والفساد والإرهاب وتجارة الرقيق، حيث تشير إحصاءات الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة والعدالة عام 2000 إلى أن هناك 200 مليون مهاجر في العالم يعانون من الاستغلال والرق والاستعباد من جانب المافيا الإيطالية واليابانية والصينية، نصفهم من النساء اللاتي يتم استغلالهن في احتراف الدعارة التي يقدر عائدها السنوي بأكثر من 7 مليارات دولار وتحتل المركز الثاني بعد تجارة المخدرات.(عادل عامر، www.pulpit/alwatanvoice.com)

إن شبكة الإنترنت غرست في الأفراد إحساسا بأنهم يعيشون في بيئة جديدة ومجتمع بلا قانون، هو مجتمع الفضاء الرقمي الإلكتروني، حيث هيأت هذه الشبكة للأفراد الذين لهم ميول إجرامية من ناحية ومهارات في سوء استخدام هذه الشبكة من ناحية أخرى ارتكاب الجرائم

القديمة بأساليب تكنولوجية جديدة. ومبتكرة كالغش، والنصب والاحتيال وتجارة البشر...فهذه الشبكة أضحت بمثابة ميدان آخر لممارسة الأنشطة الإجرامية.

إذن فالتطور العلمي والتكنولوجي يسهل حياة البشرية، لكنه يوفر بالمقابل أساليب جديدة لارتكاب الجريمة، من خلال إساءة استعمال المخترعات العلمية الحديثة، مثل التزوير استعمال المحاليل الكيميائية لإحداث تشوهات أو إصابات جسمانية، إنتاج الأوبئة والفيروسات، مثل كورونا، إيبولا. السارس. حتى السيارات كوسيلة نقل أصبحت تستخدم في الجريمة، كالاختطاف والسرقة. (محمد جعفر، 1984، ص82).

<u>مما سبق يمكن الاحتفاظ بدور العوامل الثقافية في الانحراف والجريمة بما يلي:</u>

1- الوسائط (الوسائل) الثقافية مختلفة ومتنوعة من صحف ومجلات وتلفزيون وسينما وإذاعة وأنترنت وغيرها، لكل منها تأثيرها الخاص على الفرد.

- اختلف العلماء والباحثون بشأن مدى ارتباط الوسائل الثقافية بالجريمة وانحراف الأفراد، فانقسموا جراء ذلك إلى ثلاثة أقسام.

- القسم الأول: يؤكد أصحابه أن الاطلاع على مشاهد العنف والآداب بواسطة الوسائط الثقافية يؤثر سلبا على سلوكيات الأشخاص فمثلا "لومبروزو".

- القسم الثاني: يرى أتباعه أن الوسائط لا تؤثر في سلوك الأفراد بشيء.

- القسم الثالث: يجمع أصحابه بين القسمين السابقين حيث يقررون أن للوسائط أثر في ارتكاب الجريمة عند توفر استعداد إجرامي سابق.

2- التعليم: العلم أساس الحضارة والتطور، لكن مع ذلك قد يكون المتعلم سببا في ارتكاب الجريمة حيث أن عدة جرائم اليوم تستعمل التطور العلمي والتكنولوجي.

3- الدين: يمكن اعتبار الدين عاملا من عوامل الإجرام لكن لا يعول عليه لوحده في تفسير الظاهرة الإجرامية.

4- التطور العلمي:يسهل حياة البشرية، لكنه يوفر بالمقابل أساليب جديدة لارتكاب الجريمة، من خلال إساءة استعمال المخترعات العلمية الحديثة.

<u>خامسا. العوامل الاقتصادية</u>: تؤثر الحالة الاقتصادية في ارتكاب الجريمة من ناحيتين: **من الناحية المجتمعية عامة ومن الناحية الفردية**، سواء كانت ميسورة أو فقيرة.

- **فمن الناحية المجتمعية أو العامة** كلما كانت الحالة الاقتصادية للمجتمع عامة مزدهرة والسلع متوفرة وفي المتناول، تقل الجريمة والعكس أي كلما كانت الحالة الاقتصادية كاسدة أو راكدة انتشرت الجريمة.
- **من الناحية الفردية**، تفسر بدرجة الفقر أو غنى الفرد، حيث اختلف العلماء بهذا الشأن فمنهم من ينفي أن يكون للفقر دور في الإجرام ومنهم من يرى العكس. فالفرد قد يسرق أو يسطو على المنازل من أجل الكسب، كما قد يتحكم أصحاب المال في البورصات وأسعار السوق، فيظهر السلوك الإجرامي في قراراتهم. وهناك من العلماء من قال **بعلاقة الحالة الاقتصادية للفرد والجريمة، مثل "ميلر"** الذي يرى أن البناء الاجتماعي يساهم بشكل غير مباشر في الجريمة من خلال البطالة، الفقر، وذلك بعد دراسة قام بها في الأحياء الفقيرة في مدينة بوسطن، حيث توصل إلى أن أبناء الطبقة الفقيرة أكثر ميلا للانحراف بعد عجزهم عن تمثل قيم أبناء الطبقة المتوسطة.

أيضا العالم "سيدمان" الذي يرى أن الجريمة والانحراف سببهما الظروف المعيشية الفردية والتي تؤثر على قيم الفرد إما إيجابا أو سلبا.

وقد انقسم العلماء إزاء تأثير العوامل الاقتصادية على مدى انحراف الفرد وارتكابه للجريمة، إلى قسمين:

1. **قسم يبالغ** في تقدير أهمية العامل الاقتصادي بالنسبة للجريمة، فيرجعها للظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، حيث أن هناك من نسب الجريمة إلى النظام الرأسمالي الذي يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين الأفراد، ما يترتب عنه وجود فوارق طبقية اجتماعية، وهذا ما يثير الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الطبقات الكادحة، فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى سلك سبيل الجريمة.
2. **قسم يقلل** من أهمية العامل الاقتصادي ودوره في الجريمة، ويعتبره عاملا مساعدا فقط إلى جانب عوامل أخرى، وذلك ارتباطا بمدى الاستعداد الإجرامي لدى الفرد. **مثل** ذلك أنصار المدرسة الوضعية الذين يرون أن الجريمة هي نتيجة عدة عوامل بيولوجية، نفسية، وأن العوامل الاقتصادية ما هي إلا ذات أثر محدود أو معدوم في هذا المجال.

مما سبق يمكن الاحتفاظ بما يلي فيما يخص دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة أو الانحراف.

- **للعوامل الاقتصادية دور في ارتكاب الجريمة أو الانحراف سواء من الناحية الفردية أو المجتمعية.**

- **انقسم العلماء بشأن هذا الدور إلى قسمين: قسم يبالغ وقسم يقلل من أهمية العامل الاقتصادي في الجريمة أو الانحراف.**

- **يتحدد ذلك على أساس مدى الاستعداد الإجرامي للفرد بغض النظر عن وضعه الاقتصادي.**

خاتمة

خاتمة.

تضمنت هذه المطبوعة مجموع محاضرات مادة علم الإجرام، تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة، وضحنا من خلالها كيفية عرض كل محور من محاور البرنامج.

حيث ضم المحور الأول والخاص بالسداسي الأول، عناصر ماهية علم الإجرام، بداية بتحديد تعرف هذا العلم، ثم تبيين أهميته وتاريخه وفروعه وعلاقته بالعلوم الإجرامية الأخرى.

وعلى ضوء المحاضرات المتعلقة بكل عنصر من هذه العناصر وشرحها بعناصرها الكبرى والفرعية تم وضع النقاط الواجب الاحتفاظ بها عن كل عنصر كخلاصة عامة لكل محاضرة.

ونفس الشيء **بالنسبة لمحاضرات المحور الثاني والمتعلق بالسداسي الثاني**،حيث عمدنا إلى تقديم العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة سواء في شكلها الفردي، أو الطبيعي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، مع وضع النقاط الواجب الاحتفاظ بها عن كل عامل بتشعبات عناصره الفرعية التي تخدمه وتزيد من توضيحه وشرحه.

وكل ذلك حتى يسهل على الطالب فهم مضمون هذه المادة، فهما يقوم على مجمل المحاضرات المقدمة في كل محور، إما في شكله العام أو الخاص، ما يعني أننا نضع أمامه أسلوبين لهذا الفهم، إما على مستوى كافة المحاضرات شرحا وتفصيلا أو من خلال النقاط الواجب الاحتفاظ بها حول مضمون كل عنصر أو حتى باختبار معلوماته من خلال نماذج الاختبارات المرفقة بالمطبوعة.

نماذج من أسئلة الاختبارات

النموذج الأول.

السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد.

- علم العقاب هو دراسة طرق علاج المنحرفين.
- لا تركز أبحاث علم الإجرام على المجرمين الأسوياء.
- علم الإجرام يبين لنا أن طبائع الجانحين وأسباب جنوحهم متنوعة.
- علم الإجرام أوسع من علم العقاب.
- يهتم علم الإجرام بدراسة عوامل ارتكاب الجريمة فقط.

السؤال الثاني.

وصف أحد العلماء علم الإجرام قائلا: " إن علم الإجرام بمثابة ملك بدون مملكة"

المطلوب: اشرح هذا القول مبينا مرتكزات شرحك.

النموذج الثاني.

نص السؤال: يقول "دوركايم": "إن الجريمة منتوج المجتمع"

المطلوب: اشرح هذا القول من خلال:

- تحديد دعائم شرحك للمقولة.
- أن يكون الشرح مركزا بإعطاء الأفكار الأساسية لكل دعامة.

النموذج الثالث.

السؤال الأول: أذكر المحاولات العلمية المفسرة لظاهرة الإجرام، شارحا أهم أفكار كل منها.

السؤال الثاني: بين في جدول علاقة علم الإجرام ببعض العلوم الجنائية الأخرى التي تشترك معه في الموضوع والغرض. موضحا أوجه التشابه والتمايز فيما بينها.

النموذج الخامس.

السؤال الأول: بإجابة دقيقة ومنتقاة أكمل العبارات التالية.

- المجرم بالميلاد هو.....
- للجنس علاقة بارتكاب الجريمة.....
- للسن علاقة بارتكاب الجريمة.....
- الأمراض العقلية لفظ مبهم.....
- المناخ عامل لارتكاب الجريمة ودليل ذلك.....

السؤال الثاني: اشرح كيف تؤثر العوامل الثقافية في السلوك الإجرامي لدى الفرد.

المراجع

المراجع المعتمدة في المطبوعة.

1. الكتب.

أ. الكتب باللغةالعربية.

- أبو العلا، محمد. (1994). أصول علم الإجرام. القاهرة: دار الفكر العربي.
- إبراهيم نشأت، أكرم. (2005). علم النفس الجنائي، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- إمام، إبراهيم. (د س). الإعلام الإذاعي والأزمات، الجزائر: دار الأيام للطباعة والنشر.
- أحمد رشوان، حسين عبد الله. (2010). المشكلات الاجتماعية: دراسة في علم الاجتماع التطبيقي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الرشدان، عبد الله وجعنيني، نعيم حبيب. (2006). المدخل إلى التربية والتعليم،عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الصغير، جميل عبد الباقي. (2001). الإنترنت والقانون الجنائي، القاهرة: دار النهضة العربية.
- الضبع، صالح بن إبراهيم عبد اللطيف. (1999). التدين، علاج الجريمة. الرياض: مكتبة الرشد.
- بهنام، رمسيس. (1993). علم تفسير الجريمة، الإسكندرية: منشأة المعارف.

- توفيق أحمد، عبد الرحمان. (2006). دروس في علم الإجرام، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- دردوس، مكي. (2009). الموجز في علم الإجرام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سراج، عبود. (1990). علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، الكويت: مطبعة ذات سلاسل.
- رزق سليمان، سامية. (1990). المظاهر العدوانية في الأفلام الكرتونية الأجنبية. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.
- عرابي، بلال حمدي. دكاك، أمل حمدي.(2005-2006). علم الاجتماع التربوي، سوريا: منشورات جامعة دمشق.
- عبد الحي، رمزي أحمد. (2008). التربية وقضايا المجتمع المعاصر. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- قهوجي، علي عبد القادر.(1984). علم الإجرام والعقاب، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- محمد جعفر، علي. (1984). الأحداث المنحرفين "عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير". بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- معوض، محمد. (2000). الأب الثالث والأطفال- الاتجاهات الحديثة لتأثيرات التلفزيون على الطفل. القاهرة: دار الكتاب الحديثة.

ب. باللغة الأجنبية.

- **L. Honovoste et Le Blanc. (1979). Le passage de l'école au travail et la délinquance. En Apprentissage et A socialisation. Volume 22.**

- **Judith lazar.(1991).sociologie de la communication de masse. Armand colin. Paris.**

2. المجلات.

- العودان، حسين. (1997). التكامل بين السياسات الثقافية والسياسات الإعلامية في الوطن العربي، مجلة العربية للثقافة، العدد 33، تونس.

3. تقارير.

- تقرير مصالح الشرطة القضائية، الجزائر العاصمة، 2006.
- تقرير مصالح الدرك الوطني، الجزائر العاصمة، 2006.
- تقرير مصالح الشرطة القضائية والدرك الوطني، 2007.
- تقرير مصالح الدرك الوطني، الجزائر العاصمة، 2008.

4. المواقع الإلكترونية.

- WWW.Mowdo3.com.4.11.2019.

- سو، أنس. (2010). العوامل المساهمة في ظهور الإجرام والانحراف. www.star times. Com.vu 10/5/2019/

- عوامل السلوك الإجرامي.www.elmizane.com

- أمل المرشدي. دراسة كبيرة عن علم الإجرام: تعريفه، وفروعه وعلاقته بالعلوم الأخرى. www. Mohamet. Net.Law.com.

- عوامل الظاهرة الإجرامية.www.Maodoo3.com

- شلال، علي جبار. (2021). دراسة عن علم الإجرام وما قدمه للوقاية من الجريمة. www.screenshot.2021822-181020.

- الدين والجريمة. www. https/crimed.dz.blogspot.com.

- عامر، عادل. تطور الجريمة في عصر التكنولوجيا. www.pulpit/alwatanvoice.com

- المغاري، حسن اليوسفي. التكنولوجيا الحديثة في خدمة الإجرام. aljazeera.net